The Orientalist, Thomas Arnold and his Approach in his Book Alkhilaafa: A Critical Study

Dr. Fahd Abdulqader Abdullah AlHitaar
Assistant Professor of Islamic Thought, Ibb University



Abstract

This research studies the English Orientalist, Thomas Arnold, and his significant role in serving the British colonizer who colonized the Islamic India for decades. This is done through studying the orientalist's administrative and academic work. His book Alkhilaafa (The Caliphate) is his masterpiece, in which he criticizes some of the foreign and Islamic references, because he found some defects in them. One of these defects is proclaiming that the Caliphate in Islamic thought is a tyrannizing system invented by Fakihs, and that the Prophet (Mohammed, PBUH) intends to marginalize the Caliphate in favor of Abu Bakr's by three Sahabis. Some other related issues are also examined, discussed and criticized

مجلة القلم
(علميّة – دوريّة – محكّمة)
الرقم الدولي
(ISSN 2410-5228)
تصدر عن جامعة القلم
للعلوم الإنسانية والتطبيقية
مدينة إب
الجمهورية اليمنية

www.alkalm.net

المستشرق توماس آرنولد، ومنهجه في كتابه "الخلافة"

"دراسة نقدية"

د. فهد عبد القادر عبد الله الهتار

أستاذ الفكر الإسلامي المساعد بجامعة إب.

ملخص البحث

يهدف البحث إلى التعرف على شخصية المستشرق الإنجليزي توماس آرنولد، ودوره البارز في خدمة المستعمر البريطاني لبلاد الهند المسلمة عقوداً من الزمن، من خلال عمله الإداري، والأكاديمي، ونتاجه الفكري، ويُعد كتاب "الخلافة" أشهر مؤلفاته الذي اعتمد فيه على مجموعة من المصادر الإسلامية والأجنبية التي وقف الباحث فيها على جملة من المآخذ والملاحظات بينتها هذه الدراسة، فضلاً عن الأخطاء المنهجية التي أفضتْ إلى نتائج خاطئة، منها: زعم المؤلف أن الخلافة في الفكر الإسلامي نظام استبدادي من اختراع الفقهاء، وأن النبي – صلى الله عليه وسلم – همّش موضوع الخلافة بعده، حتى تم مصادرتها بخطة محكمة لصالح أبي بكر – رضي الله عنه – من قبل ثلاثة من الصحابة، وغيرها من النتائج التي تم نقدها بعد تحليلها ومناقشتها في هذا البحث.

مقدمة :

لقد خضع الفكر الإسلامي إلى دراسات فيها معالجات مستندة إلى تفاسير متنوعة في القديم والحديث، ولم تكن بعض تفسيرات تلك الدراسات – دائماً – علمية موضوعية، بل شاب بعضها التزوير، والتزييف، والتحريف بقصد أو بدون قصد، سواء أكان من داخل المجتمع الإسلامي لدوافع سياسية أو عقدية، أو اجتماعية ساهمت في تشويه الحقائق وتزوير الوقائع(١)، أو كان ذلك من خارج المجتمع الإسلامي من خلال حركات الفكر الاستشراقي منذ القرن الثامن عشر، والتي أثارت اهتمام رجال الفكر الإسلامي بما كتبه المستشرقون عن الإسلام في الكتب والمجلات والموسوعات، مع اختلاف عوامل هذا الاهتمام باختلاف ثقافة المعنيين واتجاهاتهم الفكرية من الإعجاب والتقدير إلى السخط والتحقير(٢).

وموضوع هذا البحث هو توماس آرنولد، وهو شخصية استشراقية، له بعض الكتابات المتعلقة بالإسلام، ومن أهمها كتاب "الخلافة" الذي أودع فيه مؤلفه أفكاره وآراءه حول قضية إسلامية برز فيها الجدل كثيراً في عصرنا، ألا وهي قضية الخلافة وما حصل حولها من لغط، وشبهات، نتيجة النماذج المعاصرة لها من قبل بعض الجماعات والحركات الإسلامية التي تتبنى هذه القضية في أدبياتها،

وقد استفرغ الباحث وسعه في دارسة كتاب "الخلافة" لتوماس، واستقراء آرائه، وأفكاره، ومنهجيته، والوقوف على أهم النتائج التي توصل إليها في هذا الكتاب، وتحليلها وبيان مآخذها وأخطائها، بعد إظهار الأسس التي ارتكزت عليها.

أهمية البحث وأسباب اختياره :

تنطلق أهمية دراسة كتاب "الخلافة" لتوماس آرنولد من منطلقين: الأول: الشهرة الواسعة التي نالها توماس بأشهر كتابين قام بتأليفهما وهما: كتاب "الدعوة إلى الإسلام"، وكتاب "الخلافة" موضوع هذه الدراسة. المنطلق الثاني: من واقع الكتابات الاستشراقية المؤثرة على فكرنا الإسلامي الحديث في تبني بعض المفكرين العرب والمسلمين لكثير من أفكار الغرب، وفلسفاهم، وتصوراهم المتعلقة بقضايا إسلامية مهمة، ومنها قضية "الخلافة"، وقد كان من أبرز المتأثرين بأفكار هذا الكتاب علي عبد الرزاق في كتابه "الإسلام وأصول الحكم"، وسنبين ذلك لاحقاً في المبحث الثالث.

ويمكن أن أُجمل أهم أسباب اختياري لموضوع هذا البحث في النقاط الآتية:

١-خطورة كتاب "الخلافة" للمستشرق الإنجليزي توماس الذي جاء عقب سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية مباشرة.

٢-يمثل هذا الكتاب مرحلة تاريخية مهمة من مراحل مؤلفه الذي عاش عقوداً من الزمن في الهند التي كانت تحت وطأة الاستعمار البريطاني، والذي تبنى مشروع قتل روح المقاومة في نفوس المسلمين من خلال محاولات التقريب بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي تحت شعار " التجديد الديني"، وقد كان لتوماس دور بارز في ذلك.

٣-المشاركة في إثراء الفكر الإسلامي المعاصر بالبحوث النقدية الجادة للكتابات الغربية والاستشراقية المهتمة بقضايا فكرنا الإسلامي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي : ما الأفكار التي تبناها توماس آرنولد في كتابه "الخلافة ". ويتفرع عن السؤال السابق، الأسئلة الفرعية الآتية :

١-ما الدوافع الحقيقية لتأليف هذا الكتاب.

٢-ما أهم المصادر والمراجع التي اعتمدها المؤلف في هذا الكتاب.

٣-هل ثمة ملاحظات أو مآخذ على مصادر الكتاب ومراجعه.

٤-هل ثمة أخطاء منهجية وقع فيها المؤلف.

٥-ما أهم النتائج التي توصل إليها المؤلف في قضية " الخلافة".

منهج البحث :

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي: لتتبع آراء توماس آرنولد في كتابه "الخلافة"، وتحليل آرائه وفق خلفياته الفكرية، ومصادره التي استقى منها أفكاره، وكذلك أخذ الباحث بالمنهج النقدي: في دراسة أقوال المؤلف وآرائه حول موضوع الخلافة دراسة موضوعية، وفق الكتاب والسنة الصحيحة، وما صح من الروايات التاريخية.

الدراسات السابقة:

١ – النظرية السياسية الإسلامية في دراسات المستشرقين البريطانيين : توماس آرنولد – هاملتون جب – أن لامبتون أنموذجاً. زاهدة محمد طه محي الدين المزوري، رسالة دكتوراه، العراق: جامعة الموصل، ٢٠٠٦م. وفيها رصدت الباحثة كيفية تبلور التفسير الاستشراقي البريطاني في القرن العشرين للنظام السياسي في الفكر الإسلامي، من خلال "**مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية**" في لندن، والذي صيغ خطابها عبر مجموعة من المستشرقين البريطانيين ومنهم توماس آرنولد الذي خصصت له الباحثة الفصل الأول من بحثها، ويكاد يكون مقصوراً على نقد مصادر توماس في النظرية السياسية الإسلامية، والتي حصرتها الباحثة في مصدرين (القرآن، والسنة)، وقد فاتها الكثير من الأخطاء المنهجية، والنتائج الخاطئة التي توصل إليها توماس في كتابه "الخلافة"، وهذا التفويت – في نظر الباحث – يعود إلى طبيعة دراسة الباحثة التي تناولت الظاهرة الاستشراقية في بريطانيا عموماً، مكتفية بمجموعة من الدراسات التي تناولها المستشرقين البريطانيين .

٢ – دراسة نقدية لكتاب :"**الدعوة إلى الإسلام**"(**The Preaching Of Islam**). محمود حمزة عزوني، ماجستير، السعودية، المعهد العالي للدعوة الإسلامية بالمدينة المنورة التابع لكلية الدعوة بجامعة الإمام محمد سعود الإسلامية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

وهذه الرسالة بعيدة عن موضوع هذه الدراسة الحالية، الناقدة لكتاب "الخلافة" صاحب كتاب "الدعوة إلى الإسلام"، موضوع الرسالة السابقة.

هيكلة البحث : يتكون البحث من : مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو الآتي:

مقدمة : وفيها : مشكلة البحث، وأهميته، ومنهجه، والدراسات السابقة.

التمهيد: الاستشراق : نظرة عامة .

المبحث الأول : التعريف بتوماس، وبكتابه، ودوافع تأليفه.

المبحث الثاني: المصادر والمراجع لكتاب "الخلافة"، وأهم المآخذ عليها.

المبحث الثالث : أهم الأخطاء والنتائج في الكتاب ومناقشتها.

الخاتمة : وفيها: أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد: الاستشراق: نظرة عامة :

أصبح موضوع الاستشراق والمستشرقين من المواضيع المهمة في الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر؛ ذلك أن دراسات المستشرقين للإسلام لا تخلو عن نوع من التدليس والتحريف، بحسب ما يقومون به من تحقيق علمي، أو اكتشاف تاريخي؛ فالعمل الاستشراقي لم يقم على النوايا المخلصة الطيبة – دائماً – ولكن أصبح مزيجاً من الحق والباطل، ومن هنا صار موضوع الاستشراق مهماً في دراسات الفكر الإسلامي وأبحاثه؛ للوقوف على معالمه البارزة، وآفاقه، ومظاهره، وأهدافه، والتنبيه على أخطاء أتباعه وانحرافاتهم[٣].

ومن الصعوبة بمكان الوقوف على جميع أقوال الباحثين والدارسين الذين اختلفوا في تحديد مفهومه تحديداً دقيقاً، ومن مجموع أقوالهم وآرائهم يمكن للباحث أن يضع الاستشراق في سياق ثلاثة مفاهيم على النحو الآتي[٤]:-

الأول: المفهوم الأكاديمي: حيث يطلق هذا المصطلح على كل من يتخصص في أحد فروع المعرفة المتصلة بالشرق من قريب أو من بعيد، وهذا المفهوم انتشر كثيراً في القرنين: الثامن، والتاسع عشر الميلاديين، ثم أخذ هذا المفهوم في الاختفاء في الأوساط العلمية والأكاديمية، إذ لا نكاد نجد عالماً في الأنثربولوجيا – مثلاً – الذي يدرس إحدى الثقافات الشرقية يسمي نفسه مستشرقاً، وحلت محله كلمات أخرى أكثر دلالة على التخصص العلمي.

الثاني: المفهوم العرقي: وهو المفهوم الذي يجعل من الاستشراق أسلوباً للتفكير يرتكز على التمييز الثقافي والعقلي والتاريخي والعرقي بين الشرق والغرب، وهذا المفهوم الفضفاض دخلت فيه كتابات خلت من الالتزام بقواعد المنهج العلمي، فيها التحامل والزيف والجهل بالإسلام ونبيه –صلى الله عليه وسلم –.

الثالث: المفهوم الاستعماري: وهو الأسلوب لفهم الشرق من أجل السيطرة عليه، ومحاولة إعادة تنظيمه والتحكم فيه، وهذا المفهوم أوجد دراسات عن الشرق سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وأيديولوجياً، وعلمياً.

ومهما اختلف الباحثون بشأن الاستشراق والمستشرقون فإن ثمة نقاطاً يلتقون عندها – غالباً – يمكن إيجازها بما يأتي[٥]:

١- كان الاستشراق في نشأته الأولى — في الزمن البعيد — صادراً عن أغراض ودوافع دينية وتبشيرية كنسية.

٢- خدمة الاستشراق كانت وراء انطلاقة الاستشراق النشطة في القرن الثامن عشر، وما تلاه.

٣- أثّرَ المستشرقون أعمق تأثير، وأعمقه في صياغة التصورات الغربية عن الإسلام، ومن ثم كانت لهم اليد الطولى في تشكيل موقف الغرب إزاء الإسلام والمسلمين على مدى قرون عديدة، وحتى اليوم.

٤- أثبت الواقع أن المؤسسة الاستشراقية لها تأثيراتها الكبيرة في الفكر الإسلامي الحديث من خلال بناء عقول إسلامية متأثرة به، وصياغة رؤيتها الخاصة عن الإسلام، والتمكين لها، ونشر فكرها.

ومما تجدر الإشارة إليه بأن المستشرقين في دراساتهم وأبحاثهم ومؤلفاتهم عن الإسلام وعلومه، يتبعون فيها مناهج وأساليب خاصة بظروفهم البيئية وخلفياتهم الفكرية، يقول المستشرق بارت : «ونحن في هذا نطبق على الإسلام وتاريخه، وعلى المؤلفات العربية التي نشتغل بها المعيار النقدي الذي نطبقه على تاريخ الفكر عندنا، وعلى المصادر المدونة لعالمنا نحن »[٦]، وبالتالي فلا نتوقع أن تنتهي دراساتهم إلى نتائج سليمة منسجمة مع النزاهة والموضوعية، أو تكون متوافقة مع التصور الإسلامي الصحيح.

إن توماس آرنولد وإن كان يوصف بالموضوعية وعدم التعصب، وسعيه الحثيث «لبلورة منظور جديد لفهم الشرق والإسلام بعيداً عن الأنماط الذهنية الغربية السائدة»[٧] إلا أنه وبالبحث الدقيق في كتاباته وبخاصة كتاب " **الخلافة** " - موضوع هذه الدارسة - قد وقع في أخطاء منهجية، انتهى بها إلى نتائج غير صحيحة، كما سنبين ذلك في هذا البحث.

وما سبق يُحتّم على المفكرين الإسلاميين تبني دراسات عميقة عن الاستشراق، ونقد مؤلفات المستشرقين، نقداً موضوعياً، وبيان ما لها وما عليها، ووضعها في سياقاتها المفاهيمية والتاريخية في ضوء مصادر الإسلام الصحيحة، ومقاصده العظيمة.

ويرجو الباحث أن تكون هذه الدراسة النقدية إسهاماً متواضعاً في طريق بيان أخطاء المستشرق توماس آرنولد وتقويم نتائجه في كتابه"الخلافة"، وفق منهج علمي موضوعي قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ٨ ﴾ [سورة المائدة:٨].

المبحث الأول : التعريف بتوماس، وبكتابه ودوافع تأليفه: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : التعريف بالمستشرق توماس آرنولد :

اسمه: توماس وولكر آرنولد (Thomas Walker Arnold)[٨]، وهو مستشرق إنجليزي ولد في ديفونبورت (Devenport) إنجلترا في ١٩ أبريل ١٨٦٤م – ١٢٨١هـ، لوالد كان يعمل في تجارة الحديد، وكانت أسرته شديدة التدين والتقشف، تنتمي إلى مذهب ديني تزهدي عرف بالمخالفين (The Non-Conformists)، ويعد من بين أكثر التيارات المتطرفة في تزمتها في العصر الفيكتوري؛ بسبب رفضه الانضواء تحت الكنيسة الإنكليكانية الإنجليزية[٩]، وقد توقف عدد من كتاب سيرة توماس[١٠] أمام هذا الواقع الأسري الذي شكل النواة الأولى لشخصيته، فقد سجل حفيد توماس نصاً مهماً مفاده أن توماس ثار على موقف الأسرة التزمتي الانعزالي منذ فترة مبكرة من حياته، ومضى في طريق النقد والتشكيك بمعطيات المسيحية الكنسية، وتوجه صوب المفهوم الأخلاقي والروحي السامي للدين، وكان ذلك دافعاً في تشكل موقفه من الإسلام بعد انتقاله إلى الهند واحتكاكه المباشر بالمسلمين[١١]، ويبدو للباحث أن هذا الحال هو الذي دفع ببعض الباحثين لوصف توماس بأنه " متعاطف مع الإسلام"[١٢]، ساعد على ذلك مكوثه في الهند لمدة ست عشرة سنة (١٨٨٨- ١٩٠٤م) مدرساً في كلية عليكرة (١٠ سنوات)، ثم في الكلية الحكومية في لاهور (٦ سنوات) وكل ذلك ساهم في صقل شخصيته وتبلور موقفه المعتدل عموماً من الإسلام والمسلمين.

أما عن مشواره التعليمي فقد تعلم أولاً في مدرسة بلايموث (Plymouth) الثانوية، انتقل بعدها للدراسة في "مدرسة مدنية لندن" عام ١٨٨٠م، ثم التحق بكلية المجدلية في جامعة كمبردج في سنة ١٨٨٢م، حيث اجتذبته الدراسات الشرقية، فدرس الكلاسيكيات، وعدداً من الموضوعات المتعلقة بتاريخ الإسلام وحضارته[١٣]. ويمكن أن نقسم حياته المهنية والأكاديمية إلى ثلاث مراحل :

الأولى: في الهند (١٨٨٨ – ١٩٠٤م) : فولعه بالدراسات الشرقية أُختير للتدريس في كلية عليجار الهندية[١٤]، وأمضى فيها عشر سنوات (١٨٨٨ – ١٨٩٨م)، وهذه الفترة كانت لها التأثير الكبير في تشكيل فكرة توماس عن الإسلام، حتى أنه راح يلبس الملابس الإسلامية المعتادة لدى المسلمين الهنود، وقام بتأسيس جمعية تدعى" أنجُمن انعْرض"[١٥] داخل كلية عليجار، التي صار أعضاؤها يهدفون إلى تجديد الإسلام على فكرة الجمع بين الإسلام والفكر الغربي والتي أشرنا لها سابقاً[١٦].

بعد ذلك عُيّن أستاذا للفلسفة في الكلية الحكومية في مدينة لاهور(١٧)*، فرئيسا للكلية الشرقية في جامعة البنجاب(١٨).

الثانية: في لندن (١٩٠٤ – ١٩٢٩م): ترك آرنولد العمل في الهند سنة ١٩٠٤م، وعاد إلى لندن، حيث شغل منصب نائب مدير المكتبة في الديون "الهندي"، وهو مركز إداري يمثل إدارة مستعمرة الهند آنذاك، وفي نفس الوقت كان يقوم بتدريس اللغة العربية في الكلية الجامعية أقدم كلية في جامعة لندن. وأنشأ في سنة ١٩٠٩م منصب المستشار التربوي للطلبة الهنود في إنجلترا، وتولى أعباء هذا المنصب، وفي عام ١٩١٧م دُعي للتدريس في "مدرسة الدراسات الشرقية" في جامعة لندن، وكان أول من شغل كرسي اللغة العربية والدراسات الإسلامية كلها(١٩).

الثالثة: في مصر (١٩٢٩ – ١٩٣٠م) : ذهب إلى مصر أستاذاً زائراً بعد أن دعته الجامعة المصرية (جامعة القاهرة حالياً)، للتدريس بقسم التاريخ، وبعد أن أمضى النصف الثاني من العام الجامعي ١٩٢٩–١٩٣٠م في التدريس في الجامعة المصرية عاد إلى لندن في ٢٥ مايو ١٩٣٠م، وما لبث أن توفي في ٩ يونيو من نفس العام في منزله في كنسنجتون (Kensington)، إثر نوبة قلبية مفاجئة وهو في السادسة والستين من عمره(٢٠).

المطلب الثاني: التعريف بكتاب " الخلافة " :

النتاج الفكري لتوماس آرنولد – من حيث الجملة – ليس كثيراً(٢١)، وهذا يعود إلى انشغاله بالأعمال الإدارية(٢٢)، وكان من أشهر كتبه، كتابان، بيان ذلك على النحو الآتي:

*كتاب **"الدعوة إلى الإسلام" (The Preaching Of Islam)** : وقد نال إقبالاً كبيراً من الباحثين والمفكرين، وترجم إلى التركية والأوردية (لندن ١٨٩٦، والطبعة الثانية، ١٩١٣م)(٢٣)، كما ترجم إلى اللغة العربية(٢٤)، وهو من الكتب التي يرى فيه الكثير من المفكرين أن مؤلفه كان منصفاً حينما عزا انتشار الإسلام – منذ ظهوره حتى أوائل القرن الرابع عشر الهجري – إلى تسامح المسلمين، وقيمهم الخلقية، ومع ذلك ففي هذا الكتاب بعض المآخذ والملاحظات المنهجية التي أشار إليها بعض الباحثين(٢٥).

*كتاب **" الخلافة" (The Calipha) (موضوع هذه الدراسة)**: وقد كانت مناسبة تأليف هذا الكتاب، هي سقوط الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤هـ، تتبع فيه مؤلفه تاريخ منصب الخلافة في الإسلام منذ الخلفاء الراشدين حتى إلغاء الخلافة سنة ١٩٢٤م على يد كمال أتاتورك(٢٦).

وهذا الكتاب مطبوع باللغة الإنجليزية[٢٧]، وقد نقله إلى العربية "جميل معلي" (دمشق ١٩٥٠م)[٢٨]، تقديم : عزة نص، نشرته دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر في طبعته الأولى ١٩٤٦م، ولم تُستجد طبعة غيرها – بحسب علم الباحث –.

والكتاب بنسخته المترجمة إلى العربية، مُقَسّم إلى (١٤) عنواناً، يعالج تحت كل عنوان فترة تاريخية معينة للخلافة، حيث بدأ بموضوع "الخلافة والإمبراطورية المقدسة "[٢٩]، قارن فيه بين نظام الخلافة في الفكر الإسلامي، ونظام البابوية في الفكر المسيحي، قرر في تلك المقارنة أوجه الشبه والاختلاف بين النظامين، ثم انتقل إلى موضوع "أصل الخلافة، وألقاب الخلافة"[٣٠]، ثم تناول " المؤيد الديني للخلافة في القرآن والحديث"[٣١]، ثم استعرض في بقية عناوين الكتاب تاريخ الخلافة الإسلامي حتى سقوطها في القرن العشرين ١٩٢٤م، وقد ضم في نهاية الكتاب مجموعة من الملاحق (خمسة ملاحق)، خصّص لكل ملحق عنواناً، تناولت: "عقائد الشيعة والخوارج في الخلافة، والقوى الروحية المنسوبة للخليفة، وشيوع عبارة الخليفة، ولقب السلطان، وألقاب السلطان العثماني"[٣٢].

وقد لاحظ الباحث على النسخة العربية: وجود أخطاء يسيرة كما في التعريب؛ نتيجة الترجمة الحرفية، كما جاء ذلك في مقدمة الكتاب بقلم "عزة نص"، وكذلك وجود أخطاء مطبعية كثيرة في هذه النسخة الوحيدة المترجمة[٣٣].

وقد قام توماس بتلخيص كتاب "الخلافة" في كتيب صغير بعنوان " **الدين الإسلامي**" (١٩٢٩م)، قصد به إلى الجمهور، وكتاب " الخلافة" عموماً، قد طرح العديد من الأفكار الخاطئة حول "الخلافة" – كما سيأتي بيانها – في ظل محاولات ومساعي حثيثة وُجدت حينها لهدم الخلافة، وقد كانت أولى تلك المحاولات ما قام به «ويلفريد سكاون بلنت» (wilfred Scawn Blunt)[٣٤]* في دعوته – من خلال كتابه "مستقبل الإسلام" – إلى نزع الخلافة من يد العثمانيين، وإسنادها إلى العرب، وقد طرح (بلنت) هذه الفكرة على محمد عبده فقوبل بالرفض كما أكد ذلك رشيد رضا في تاريخه عن أستاذه محمد عبده.

وقد ساعد على تحقيق فكرة "بلنت" الدور الذي قام به ضابط المخابرات البريطانية "توماس إدوارد لورنس" المشهور بـــ "**لورانس العرب**"، والذي لقبته الصحافة بـــ " ملك العرب غير المتوج" حيث أقنع لورانس العرب شريف مكة بإعلان الثورة ضد الخلافة العثمانية، بعد أن مناه بمنصب الخليفة؛ لأنه الأحق بها من العثمانيين – بزعمه – باعتباره من أشراف العرب، وفي خضم هذه المحاولات أصدر

توماس آرنولد كتابه " الخلافة " سنة ١٩٢٤م، الذي ضمنه مجموعة من الأفكار المتعلقة بالخلافة التي سوف تتناولها هذه الدراسة النقدية للكتاب.

المطلب الثالث :دوافع تأليف كتاب " الخلافة " :

شكل سقوط "الخلافة" الإسلامية العثمانية على يد أتاتورك عام ١٩٢٤م دافعاً قوياً لتوماس لتأليف كتاب "الخلافة" تتبع فيه المؤلف منصب " الخلافة " في الإسلام منذ زمن الخلفاء الراشدين، حتى إلغائها سنة ١٩٢٤م، كما أن الظروف التي عاشها المؤلف – قبل تأليفه لهذا الكتاب – عززت ذلك الدافع لتأليف هذا الكتاب[٣٥]، وهذه الظروف المرتبطة بهذا الدافع أدت إلى انتقاله إلى الهند، حيث بدأت حياة المؤلف العلمية هناك تحت مظلة الاستعمار الإنجليزي –الذي كان باسطاً نفوذه على معظم أنحاء البلاد الإسلامية، ومنها شبه القارة الهندية –، فضلاً عن تقلده أعمالاً إدارية كان الهدف الأساسي منها خدمة مصالح بلاده الاستعمارية، وبناء على هذا الواقع فإن الهدف الأساسي من تأليف الكتاب هو خدمة مصالح بلاد المؤلف الاستعمارية، في ظل استغلال واقع ما سمي بـــ "**تركة الرجل المريض**" الذي خلّفه سقوط الخلافة، ومن المعلوم بداهة للمشتغلين في علوم الاستشراق أن خدمة المصالح الاستعمارية من أهم الأهداف والدوافع لظهور الاستشراق (orientalism)؛ ليكون من الأدوات المهمة المساعدة على التمكين لذلك الاستعمار، من خلال الكشف عن الجوانب الحياتية المختلفة للمجتمعات المستعمَرَة بهدف معرفة نقاط القوة والضعف، لإضعاف روح مقاومة المستعمِر، وبث الوهن في نفوس المستعمَرين، ومن هنا أدركت بريطانيا حاجتها إلى معرفة الشرق وفقاً لمصالحها الاستعمارية، سعياً منها لتلبية هذه الحاجة عن طريق رفد مؤسستها السياسية بإقامة مشروع مؤسسة أكاديمية رفيعة تُوكل إليها مهمة مد العقل البريطاني بالمعرفة الواعية عن الشرق؛ فأنشئت مدرسة الدراسات الشرقية (The School of Oriental Studies)، والتي تأسست عام ١٩١٧م، في لندن على أيدي مؤسسات أكاديمية قامت بدور بارز في مجال التفاعل الثقافي بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق من خلال تدريس مقررات في هذه المدرسة تتعلق بعلوم الفكر الإسلامي، وكانت مؤلفات توماس حاضرة في تلك المقررات[٣٦].

ولاشك أن كتاب "الخلافة" يتعلق بموضوعات الفكر السياسي الإسلامي الذي حظي باهتمام مؤلفه، وتشديده على أهمية وقوف بريطانيا وإلمامها بديانة الشعوب الإسلامية، فقد بين توماس أن أهمية ذلك لا ترتبط في التفوق العددي للشعوب الإسلامية فحسب، وإنما في الاختلاف الجوهري بين الديانتين: –الإسلامية والمسيحية–؛ حيث أن الدين الإسلامي يتميز باهتمامه بالنظم: الفكرية،

والسياسية، والاجتماعية، والخُلقية، على خلاف المسيحية التي يسيطر عليها النظام الكهنوتي، كما أكد على أهمية إزالة التأثير الكنسي الطاغي على أعمال الأديان، والذي يظهر روح العداء الشديد للإسلام.

قام توماس آرنولد بتدريس مادة "الفكر السياسي الإسلامي" من خلال محاضراته التي ألقاها على مسامع تلامذته في الهند، وقد جمع تلك المحاضرات في كتابه "الخلافة" – موضوع هذه الدراسة النقدية –، وجاء نشر هذه المحاضرات التي جمعها في الكتاب السالف الذكر في سياق إسهامات مؤلفه في النقاش المحتدم في العالم الإسلامي حول موضوع "الخلافة" إثر قيام كمال أتاتورك بإلغاء منصب الخلافة، فتعالت أصوات تنادي بتجديد هذا المنصب لاسيما في البلاد التي كانت ترزح تحت وطأة الاستعمار البريطاني كالهند، ومصر(٣٧)، وقد رأت بريطانيا أن تلك الأصوات تهدد مصالحها في الشرق، لاسيما وأنها كان لها دور رئيس بارز ومباشر في إسقاط الخلافة العثمانية عبر لعبة جاسوسها الشهير الملقب بـــ "لورانس العرب"، وبالتالي جاء كتاب "الخلافة " داعماً لمصالح بريطانيا، من خلال سعي المؤلف لتفنيد قضية تنازل أمر آخر خليفة عباسي (المتوكل على الله) عن الخلافة للسلطان سليم الأول عام ١٥١٧م، فضلاً عن تقديم عرض شامل لتاريخ مؤسسة الخلافة مذ وفاة النبي – صلى الله عليه وسلم –، وحتى إلغائها عام ١٩٢٤هـــ.

وفي ضوء ما سبق بيانه: خلص الباحث إلى أن أبرز دوافع المستشرق توماس آرنولد لتأليف كتاب"الخلافة" وذلك بحرصه على تكوين نظريته الاستشراقية حول "النظام السياسي الإسلامي" في ظل الاختلاف بين الفكرين: الإسلامي، والمسيحي حول طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في كلا الفكرين، محاولاً في بحثه عن "النظرية السياسية الإسلامية" تعديل النظرة الاستشراقية حول طبيعة اختلاف السلطتين: الخلافة في العالم الإسلامي، والبابويه في العالم المسيحي، وقد ركز توماس على مفهوم الخلافة أو الإمامة في الفكر السني؛ وهذا يعود إلى أن أكثر الشعوب الإسلامية ذات طابع سني، لاسيما شعوب الدولة العثمانية ذات المذهب الحنفي، فكان كتابه "الخلافة" أحد أهم اهتمامات الاستعمار الإنجليزي في مواجهة المجتمعات الإسلامية من ناحية، ومن ناحية أخرى دلالته على مدى ارتباط المؤلف الوثيق بهذا الاستعمار، والذي كانت نتيجته حصوله على وسام الإمبراطورية اعترافاً بخدماته وتقديراً لجهوده(٣٨).

المبحث الثاني : المصادر والمراجع لكتاب "الخلافة"، وأهم المآخذ عليها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : أهم المصادر والمراجع لكتاب "الخلافة":

باستقراء مصادر كتاب "الخلافة"، ومراجعه، يمكن أن نجعلها في قسمين :

القسم الأول : المصادر الإسلامية المتمثلة بالآتي :

١-**القرآن الكريم:** استدل المؤلف بالعديد من الآيات القرآنية المتعلقة بأمور السياسة والخلافة والحكم، ولا يخلو استدلال منها من تعسف وتكلف، نقف عليها تفصيلاً في المبحث الثالث.

٢-**الحديث الشريف:** ويعد كتاب "كتر العمال " المصدر الرئيس الذي أحال إليه توماس الأحاديث التي استدل بها .

٣-**التاريخ الإسلامي** : موضوع "الخلافة" موضوع تاريخي في الأصل، ولا عجب أن تكثر المصادر التاريخية لهذا الكتاب، ومن تلك المصادر التاريخية التي اعتمد عليها مؤلفه: كتاب "تاريخ الأمم والملوك" أو "تاريخ الرسل والملوك" المعروف بـــ "تاريخ الطبري"، وكتابي "تاريخ الخلفاء "، "حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة" كلاهما لجلال الدين السيوطي، وكتاب " الكامل في التاريخ " لابن الأثير، وخيوط اللؤلؤ للخزرجي(٣٩)*، و"زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك"، لخليل شاهين الظاهري. و"مطلع السعدين ومجمع البحرين" لعبد الرزاق كمال الدين بن إسحاق السمرقندي، و"منشآت السلاطين"(٤٠) لأحمد فريدون بك. وأحياناً ينقل عن المقريزي في كتابه "تاريخ مصر"، وعن المسعودي في "التنبيه والإشراف".

٤- **السياسة والحكم** : اعتمد المؤلف على كتابي: الأحكام السلطانية للماوردي، وكتاب "سلوان المطاع في عدوان الأتباع" لمحمد بن أبي محمد بن ظفر الصقلي.

٥- **علم الاجتماع** : مقدمة ابن خلدون، في مواطن معدودة.

القسم الثاني: المصادر الأجنبية الاستشراقية: برزت في كتاب توماس كتابات بعض المستشرقين، في تقرير وتمرير قضايا خطيرة وعلى رأسهم: (غيتاني) الذي وصفه المؤلف بأعظم مؤرخي الإسلام . وكذلك (آمنس)، و(جولد زيهر) الذي استند توماس على مقالاته الاستشراقية " فقد قرر توماس الاستبداد في نظرية الخلافة الإسلامية بناء على مقال لجولد زيهر حول موضوع "التعبير عن ظلال الله، وخليفة الله لتعيين قادة في الإسلام "، وهو منشور في مجلة الأديان ١٨٩٧م(٤١).

المطلب الثاني :أهم المآخذ على مصادر ومراجع الكتاب :

١-**الحديث الشريف:** اعتمد المؤلف – كما أسلفنا – على كتاب " **كتر العمال**"، كمصدر رئيس في الحديث الشريف متجاهلا لكتب الحديث المعتمدة، فنجده – مثلاً – في موضوع التأصيل لموضوع الخلافة ومصدره في الحديث، عرض المؤلف لبعض أحاديث أحالها كلها على "كتر العمال" مدعماً بها فكرته عن الخلافة كشكل من أشكال الاستبداد من قبل الخليفة، التي أضفت له النصوص

قدسية السلطة بالطاعة المطلقة وعدم الاعتراض على الخليفة الذي يمثل النائب أو الوكيل عن الله – بحسب تعبير توماس –[42] ومما يؤخذ على توماس في قضية الاستدلال بتلك الأحاديث: تهميش مصادر الحديث الأصلية المعتمدة كالصحيحين، والسنن، وعدم اهتمامه بالحديث من حيث الصحة من عدمه، وكذلك تعمده بتر بعض الأحاديث من سياقها، وعدم إيرادها كما جاءت[43]، وهنا وقع توماس في إشكالية منهجية: يقرر الفكرة ثم ينتقي من النصوص ما يخدم تلك الفكرة، فضلاً عن كونه قد حكم على أحاديث "نظرية الخلافة" بالوضع من غير دليل.

٢-**التاريخ الإسلامي**: من أهم المآخذ على المؤلف في مصادره التاريخية لكتابه ما يأتي :

أ- اعتماده على كتاب "تاريخ الخلفاء" للسيوطي: فقد لاحظ الباحث أن كتاب السيوطي السابق من أكثر الكتب التاريخية التي اعتمد عليها المؤلف، وربما استهوى توماس هذا الكتاب؛ لما فيه من عجائب وغرائب توافقت مع أفكاره التي نقدناها، ومن غرائب "تاريخ الخلفاء" – على سبيل التمثيل – ما نقله السيوطي عن الترمذي قوله : «حدثنا محمد بن غيلان حدثنا أبو داود الطيالسي حدثنا القاسم بن الفضل المدني عن يوسف بن سعد قال: قام رجل إلى الحسن بن علي بعد ما بايع معاوية فقال: سوَّدت وجوه المؤمنين، فقال: لا تؤنبني رحمك الله؛ فإن النبي –صلى الله عليه وسلم– رأى بني أمية على منبره فساءه ذلك، فنزلت:﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ١﴾[سورة الكوثر:١].ونزلت : ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ ٢ لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ ٣﴾ [سورة القدر: ١ – ٣]. يملكها بعدك بنو أمية يا محمد، قال القاسم: فعددنا فإذا هي ألف شهر لا تزيد ولا تنقص»[44]، فهذا التفسير للآيات لا يعتمد على الموضوعية، والمنهجية العلمية المقررة في التفسير وأسباب النزول..! ثم إن السيوطي قد اعتمد على أقوال وأحاديث ضعيفة الإسناد، مضطربة المتن باعترافه هو في نفس الصفحات التي ساق فيها تلك الأحاديث والأقوال[45]، وقد جاء بعده من اعتمد عليها في تقرير أفكار من غير تمحيص أو تدقيق، كما فعل توماس في كتابه "الخلافة ".

ب- تجاهل المؤلف للمصادر التاريخية التي يستقي منها بعض أحداث التاريخ الإسلامي، ولا أكثر من أن ينص في بعض المواطن بقوله « كما وصفه مؤرخ إسلامي»[46]، أو قوله : « يروي المؤرخون العرب »[47] هكذا بدون ذكر أسماء أو مصادر!

٣-**المصادر الأجنبية الاستشراقية** : من أكبر الأخطاء التي وقع فيها توماس في كتابه "الخلافة" أنه اعتمد في كثير من نتائجه المغلوطة على مراجع أجنبية استشراقية غير إسلامية، عظّمها في ثنايا كتابه، كما فعل مع المستشرق الإيطالي الأمير غيتاني " gaetani"[٤٨]*، حيث وصفه – في معرض حديثه عن الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين – بأنه « أعظم مؤرخي الإسلام الأحياء »[٤٩]. بل قد أضفى على بعض مصادر استشراقية أخرى المصداقية، والوثوقية[٥٠]، في صحة ما ينقله عنها، وقد ترتب على ذلك الكثير من المآخذ، والنتائج الخاطئة التي نقف عليها في المبحث التالي:

المبحث الثالث : أهم الأخطاء والنتائج التي توصل إليها توماس، ومناقشتها :

لا شك أن الدراسات الاستشراقية مهما كانت موضوعية في مضمونها، ومحتواها – إذا سلمت من التعصب والهوى –فإنها لا تخلو من هنّات، وأخطاء لغوية، أو علمية، أو تاريخية ؛لأسباب كثيرة منها: الجهل باللغة العربية، أو باللغات الشرقية الأخرى، وإساءة فهم المصطلحات، وغيرها من الأسباب التي تقتضي البحث والتقصي للتنبيه على الأخطاء الصادرة عن حسن نية، والعمل على تصحيحها[٥١]، والكتاب الذي بين يدي هذه الدراسة لا يخلو من الأخطاء والسلبيات التي نناقشها في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: أخطاء منهجية،وسلبيات عامة في الكتاب :

١ – عدم وجود منهج منضبط في الاستدلال بالنصوص الشرعية، يتجلى ذلك فيما يأتي:

أ-توجيه بعض نصوص القرآن والسنة بما يوافق فكرة مسبقة لدى المؤلف يريد التأكيد عليها، مثل فكرة "التشكيك بنسب الأتراك" واغتصابهم للخلافة، من خلال توظيف نصوص " الأئمة من قريش"، واستغل في تعميق هذه الفكرة كل موطن يجد فيه فرصة لذلك، فمثلاً نجده في فصل "عرض الفقهاء"[٥٢]، وهو يعرض لشروط الخليفة المنتخب التي أوردها من كتاب "الأحكام السلطانية" للماوردي، يبدأ توماس بذكر "شرط النسب القرشي" [٥٣]، فجعله رقم (١) نقلاً عن الماوردي، بينما هذا الأخير في معرض حديثه عن الشروط المعتبرة في أهل الإمامة، - وقد جعلها سبعة شروط - جعل شرط "الإمامة" رقم (٧) [٥٤]، يعي الباحث أن الترتيب في الشروط قد لا يشكل فرقاً كبيراً من حيث الأهمية، لكن انتقاء أحدها وجعله أولاً، وتركيز الحديث عليه في مناسبات عدة تجعل من تلك الانتقائية في الترتيب مقصودة غير خاضعة للصدفة أو البراءة.

ب-الانتقائية في الاستدلال، بحيث يأخذ من النصوص ما يخدم فكرة معينة، ضارباً ببقية النص وسياقه عرض الحائط، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك أحاديث السمع والطاعة لولي الأمر، والتي سنفصل الحديث عنها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

ج-الاستدلال بالأحاديث الموضوعة والضعيفة، والروايات غير الثابتة دون تمحيص، نبينها في المطلب الثاني في سياق مناقشة بعض نتائج الكتاب الخاطئة.

٢- الاعتماد على مراجع أجنبية في تقرير أمور تنافي الشرع والعقل، ومن ذلك وصفه في القرن الثامن الميلادي بأن اعتقاداً كان سائداً بأن الخلفاء معصومون من الإصابة بالطاعون[٥٥].

٣- تنزيل المصطلحات الحديثة في قراءة تاريخ الخلافة، ومن تلك المصطلحات: مصطلحي: القومية العربية، الارستقراطية التي أسقطها توماس في تناوله لأسباب سقوط الدولة الأموية[٥٦]. ومصطلح " إرهابي" في تناوله للخلافات التي عصفت بالدولة العباسية[٥٧]. ومصطلحي " الانتخاب، والناخبين"[٥٨] في عرضه لشروط منصب الخلافة التي ذكرها الماوردي في كتابه " الأحكام السلطانية "[٥٩].

٤- وصف تحرير صلاح الدين الأيوبي لمصر من سلطة الشيعة الباطنية بـــ "الاحتلال"[٦٠].

٥- من يقرأ كتاب "الخلافة" لن يخرج برؤية واضحة عن تاريخ الخلافة عبر (١٤) قرناً التي ابتدأت من السقيفة، وانتهت بسقوطها على يد أتاتورك ١٩٢٤م؛ والسبب من وجهة نظر الباحث يعود إلى أمرين:-

الأول: اختزال المؤلف لتاريخ الخلافة اختزالا مخلاً ؛ فقد استعرض تاريخ الخلافة فيما لا يتعدى حدود ١٤٠ صفحة، فكان يمر على تاريخ ممتد لقرون – كالخلافة العباسية – ويتناولها في بضع صفحات معدودة.

الثاني: تركيزه على أفكار معينة انتقى ما يدعهما في تاريخ الخلافة، وغالبا ما تكون تلك الأفكار تصب في نقد الخلافة، وإبراز المثالب والمعايب، وغض الطرف عن المحاسن والمحامد، ومع اختصاره الشديد الذي سار عليه المؤلف في كتابه، لم يكن ذلك مانعاً له –أحياناً – من الاستطراد الذي يخدم فكرته، كما فعل في نقل خطب مطولة بنصها لبعض خلفاء بني العبـاس في القـاهرة، كخطبـة المستنصر(١٢٦١م)[٦١]، وخطبة الحاكم العباس أحمد (١٢٦٢)[٦٢]، وكلا الخطبتين نقلـهما عـن السيوطي في كتابه " حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة".

٦- عدم التنويع في المصادر والمراجع، ومن ذلك اعتماده على "كنز العمال" في الحديث، وكتاب "تاريخ الخلفاء" للسيوطي في التاريخ، بل لاحظ الباحث أن توماس في أهم فصول الكتاب "العثمانيون

والخلافة"[٦٣] كاد أن يكون مقتصراً فيه على كتاب "منشآت السلاطين" لأحمد فريدون بك، كمصدر أساسي اعتمد عليه.

٧- إطلاق أحكام عامة من غير دليل أو إثبات، ومن ذلك زعمه - في سياق حديثه عن نظرية الخلافة – بأن القانون الإسلامي لا يعدو عن كونه نظرية فقط، ونفى عنه الجانب العملي أو التطبيقي مطلقاً، وفي ذلك يقول : « كان القانون الإسلامي نظرياً بحتاً في طابعه، وقد وضع مبادئ عديدة لم تطبق قط»[٦٤].

٨- إطلاق الأحكام العامة التي تفتقر إلى الأدلة والحجج، ومن ذلك : حكمه – وهو يتحدث عن ظروف الدولة الأموية وأسباب سقوطها بيد العباسيين – بأن الشيعة هم أصحاب الحق في الخلافة، إذ يقول : « ..وكان الشيعة أصحاب الحق الشرعي في الإسلام »[٦٥]، فقوله " أصحاب الحق الشرعي في الإسلام " تخرّص في القول، يجانب الحقيقة، ويجافي الصواب، فتلك الدعوى في حقيقتها شيعية بامتياز جاءت متأخرة عن عصر الخلفاء الراشدين، تعسفوا فيها الأدلة، وبالغوا فيها إلى درجة أخرجت النصوص التي اتكأوا عليها عن معاني اللغة، ومقاصد الدين، ولا حاجة لنا في هذه الدراسة أن ندخل في تفنيد تلك الدعوى، فقد تكفلت عشرات المصادر والمراجع في مناقشة ذاك الزعم وتفنيده.

ومن الأحكام التي أطلقها قوله : « ..قرآن الخليفة عثمان »[٦٦] إذ قد توهم هذه العبارة بأن لكل خليفة قرآناً خاصاً به، وكما هو معلوم في علوم القرآن، أن النسبة إلى عثمان تتعلق بجمع القرآن في مصحف، فيقال " المصحف العثماني"، ولا يقال : قرآن عثمان، أو القرآن العثماني .

٩- المبالغة في تشويه الدولة الأموية على غرار ما يفعله الشيعة، فقد وصف "توماس" الدولة الأموية بالعنصرية المنحازة للعرب، وإحياء الثقافة الجاهلية، يقول توماس: « وكانت القومية العربية هي السائدة في ظل الأمويين، وازدهرت أخلاق الثقافة العربية الجاهلية وعاداتها قبل بزوغ الإسلام طليقة العنان، فوزع الخليفة الأموي عطاياه بين أفراد الارستقراطية العربية باستثناء الآخرين، وكانت العاطفة القبلية الضيقة التي أظهرها أعضاء البيت المالك أحد الظروف التي أضعفت سلطانهم ومهدت السبل لثورة العباسيين »[٦٧]، والدولة الأموية وإن ارتكب خلفاؤها أخطاء سياسية، لا يعني أنها كانت بهذا التصوير والتعميم الذي يجعل القارئ محصوراً في سلبيات هذه الدولة، بعيداً عن الإنصاف في القول والاعتراف بما كان لها من فضائل انتشار الإسلام، وحركة النهضة والعمران... وما خلافة عمر ابن عبد العزيز – على سبيل التمثيل لا الحصر - إلا دليل واضح على دحض تعميم توماس السابق..!

المطلب الثاني : مناقشة أهم النتائج الخاطئة في الكتاب :

١ – **من النتائج الخاطئة التي توصل إليها توماس في كتاب "الخلافة"**: أن الخلافة حكم استبدادي، ونظرية في الحكم تضع قوة غير محددة في يد الحاكم، وتتطلب طاعة مطلقة من الرعية، وهذا النظام بلغة العصر ديكتاتوري خالي من المعارضة، وحرية الرأي والرأي الآخر.

يقول توماس : « والخلافة التي عرفت هكذا كانت حكماً استبدادياً، تضع قوة غير محدودة في أيدي الحاكم وتطلب طاعة مطلقة من رعاياه، وربما كان طابع الخلافة الإسلامية الاستبدادي من تراث الملكية الفارسية التي حازت الجماعة المسلمة ممتلكاتها؛ لأن المجتمع العربي قبل الإسلام لم يعرف قط أي شكل من هذه النظم السياسية، ولم تتجانس مع عقيدة القرآن في تساوي جميع المؤمنين..» [٦٨] .

وقد لاحظ الباحث بأن المؤلف قد أقام تلك النتيجة على بعض المعلومات التي تضمنت مغالطات واضحة، ومنها :

أ- في سياق مقارنته بين الإسلام والمسيحية، يساوي المؤلف بين النظام السياسي المسيحي المستبد باسم الرب، وبين النظام السياسي في الإسلام، فيقول: « ...وكذلك الإسلام فإنه دين عالمي يطالب بولاء جميع الرجال والنساء الذين عليهم : إما أن يرضوا بالإسلام ديناً، أو أن يدفعوا الجزية كشعوب مغلوبة..» [٦٩] .

ب- زعمه بأن المسلمين قد قدسوا الحديث إلى مرتبة جعلتهم يجعلون من أوامره عند مستوى واحد مع القرآن، بل والزعم بأن الحديث يحكم القرآن، يقول توماس : «..والحقيقة أن احترام الأحاديث ارتفع حتى أصبحت أوامرها على مستوى واحد مع نصوص القرآن الكريم المقدسة، وقد سجل القرن الأول الهجري أنه عندما يتوصل إلى تقرير في معنى القرآن الكريم، فإن ما تحتوي الأحاديث كان جازماً، ولم يكن القرآن ليحكم على الأحاديث، وهكذا فإنه من المستحيل تقدير المكان الذي تشغله الأحاديث في التفكير الإسلامي حتى يعترف بالسلطة التي خصصت لها» [٧٠] .

ومما يؤكد مغالطات توماس في زعمه السابق أسلوبه المخالف للمنهجية العلمية من خلال ممارسته لعملية الانتقاء لما يريد تقريره، والتوصل إليه؛ فقد اختار بعضاً من الأحاديث التي تؤيد فكرة "الطاعة المطلقة" من كتاب "كتر العمال" في الباب الأول: "في الإمارة"، الفصل الثالث: في أحكام الإمارة وآدابها، وتحديداً في الفرع الثاني:" إطاعة الأمير والترهيب عن البغي ومخالفته" [٧١] ، وقد ذكر أحاديث في "الطاعة المطلقة " غير المقيدة بالطاعة، ومن ذلك الحديث المرفوع إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم –: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن

يعصِ الأمير فقد عصاني »[٧٢]، كما أورد حديثاً مرفوعاً منقطع السند[٧٣]، وهو قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – لمعاذ – رضي الله عنه –: « أطع كل أمير وصل خلف كل إمام ولا تسبّن أحدا من أصحابي »[٧٤]، ثم يمضي توماس مؤكداً أن الطاعة ليست واجبة للخليفة وحسب، وإنما هي واجبة لكل ذي صاحب سلطة قانونياً[٧٥]، مستدلاً بالحديث : «يا أيها الناس اتقوا الله وان أُمِّر عليكم عبدٌ حبشي مجدع فاسمعوا له وأطيعوا»[٧٦]، ولم يورد بقية الحديث الذي أورده من المصدر نفسه "كتر العمال" والذي قيد الطاعة بالعمل وفق ما أراد الله في قوله : « ما أقام لكم كتاب الله »، وهذا الاجتزاء وظّفه في خدمة نظرية "الخلافة" التي تبناها توماس، والقائمة – برأيه – على الطاعة المطلقة.

وقد مضى توماس يبرر "لقضية الطاعة المطلقة" بالمسئولية أمام الله، وشعور الرعية بالرضا بأن الله تعالى سيجازي الأمير الظالم على أعماله السيئة، كما يكافئ الأمير الصالح[٧٧]، ويعزو توماس هذه العقيدة في الطاعة المطلقة للخليفة إلى أنها مأخوذة من الحديث الذي عزاه إلى "كتر العمال" : « إذا أرادَ اللهُ بقومٍ خيرًا ولَّى عليهم حُلَماءَهم، و قَضَى بينَهم علماؤُهم، وجعلَ المالُ فِي سُمَحائِهِمْ، و إذا أرادَ بقومٍ شرًّا وَلَّى عليهم سُفَهاءَهُم، وقَضَى بينَهم جُهَّالُهم، وجعَلَ المالَ فِي بُخَلَائِهِمْ»[٧٨]، وهذا الحديث – الذي أورده توماس لتدعيم فكرة الطاعة المطلقة في سلطة الخلافة المستبدة – حديث ضعيف[٧٩].

ولا يخفى على أي طالب علم بأن وجوب الطاعة في الإسلام ليست مطلقة للحاكم – كما يزعم توماس –، وإنما هي مقيدة وفق ما جاءت به الشريعة فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق؛ لأن الحاكم في الإسلام ليست له سلطة مطلقة – كما يذهب توماس –، بل هي مقيدة من نواحي من أهمها :

- الالتزام بشريعة الله تعالى، وفق الكتاب والسنة وإجماع المسلمين.
- للأمة الحق في إبداء رأيها، من خلال الأخذ بمبدأ الشورى الذي يقوم عليه النظام السياسي الإسلامي .

٢ – ومن النتائج الخاطئة التي توصل إليها توماس في قضية " الخلافة : التفريق الذي لا طائل تحته بين ألقاب الخلافة: (خليفة، أمير المؤمنين، إمام)، وزعمه أن لفظ "إمام" « لم يكن مفضلاً لدى السنيين، كما هو عند الشيعة»[٨٠]، وهذا صحيح من الناحية العملية، لكن من المعروف في الفكر الإسلامي أن المصادر الفقهية لدى أهل السنة، لم تكن لديها أدنى حساسية من استخدام لقب "الإمام"،

فقد جاء فيها لقب "الإمام"، إلى جانب لقب" الخليفة"، فاللقبان عند أهل السنة يشيران إلى شخص واحد من غير تمييز[(٨١)].

ولم ير أبو زهرة مشكلة بين مصطلحي: "إمام" و "خليفة"، وفسّر أصل الترادف بين اللفظتين بقوله:«المذاهب السياسية كلها تدور حول الخلافة، وهي الإمامة الكبرى، وسميت خلافة؛ لأن الذي يتولاها يكون الحاكم الأعظم للمسلمين، يخْلُف النبي – صلى الله عليه وسلم – في إدارة شئون المسلمين، وتسمى الإمامة؛ لأن الخليفة كان يسمى إماماً، ولأن طاعته واجبة؛ لأن الناس يسيرون وراءه كما يصلون وراء من يؤمهم للصلاة »[(٨٢)].

وهنا وقع المؤلف في خطأ منهجي في محاولته المستميته لنفي وجود علاقة بين الآيات التي ورد فيها لفظ "إمام" كمصطلح كقرآني له معاني متعددة، وبين لفظ "إمام" كلقب سياسي، إذ لم يكن يعني هذا اللقب – وفق المنظور الاستشراقي الذي تبناه توماس – سوى أنه ينبثق من الوظيفة الدينية بمعنى مرشد للمؤمنين في صلاة الجماعة[(٨٣)]. بينما وردت لفظة "إمام" في القرآن غالباً – برأيه – بمعنى: قائد أو دليل، أو مثال، أو أنموذج[(٨٤)]، مدعماً رأيه بمجموعة من الآيات القرآنية التي وردت فيها لفظة إمام، كقوله تعالى:﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[سورة البقرة:١٢٤].وقوله تعالى :﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾[سورة السجدة:٢٤]. وقوله: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾﴾ [سورة الفرقان:٧٤].وقوله:﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [سورة الإسراء:٧١]. كما استدل توماس بأدلة قرآنية جاء فيها لفظ " إمام " بمعاني لا تتعلق بشخص فقط، بل لشيء ككتاب مترل كقوله تعالى :﴿وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [سورة الأحقاف:١٢]. وفي وصف الكفرة في قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ [سورة التوبة:١٢].ولوصف مدينة أثيمة في قوله تعالى:﴿فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿٧٩﴾﴾ [سورة الحجر:٧٩]. ثم راح يتعجب المؤلف، ويبدي استغرابه من عدم ورود كلمة "إمام" في القرآن بمعناها العام المعروف كإمام في صلاة الجماعة التي يقف فيها المسلمون كل يوم خمس مرات، في الوقت الذي تعوّد فيه النبي طيلة حياته على أن ينتدب لهذا المنصب أحد أتباعه عندما يتغيب عن المدينة في حملة عسكرية – بحسب تعبيره –[(٨٥)]، وكأن المؤلف أراد أن يضع سؤالاً مفاده: إذا كان منصب "الإمامة" في الصلاة، بهذه الأهمية فكيف تجاهل القرآن لفظ "الإمامة" بهذا المعنى الذي جعل من الزعامة في الصلاة رمزاً للزعامة العامة؟[(٨٦)].

وخلاصة ما ذكره توماس: أنه فسر "الإمام" بوظيفة دينية متعلقة بصلاة الجماعة جُعلتْ – عند الفقهاء – رمزاً للإمامة العامة، والإمامة بمعناها الوظيفي الديني لم ترد في الآيات القرآنية التي ورد فيها لفظ " إمام ".

والإشكال الذي وقع فيه توماس أنه فسّر لفظ"إمام" بالمفهوم المتقدم، الذي حاصره في زاوية ضيقة "إمامة صلاة الجماعة"، ثم راح يحاكم آيات القرآن على هذا المفهوم الذي تبناه لنفسه.

ولو رجع توماس بهذا اللفظ "إمام" إلى معاجم اللغة العربية لزال هذا الإشكال، وغادر باللفظ تلك الزاوية الحرجة التي حاصر فيها لفظ "إمام" بوظيفة المرشد للمؤمنين في صلاة الجماعة، ومعلوم أن القرآن قد نزل ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [سورة الشعراء:١٩٥].

فلفظ "إمام" في اللغة: مأخوذة من "أمّ"، يقول ابن فارس : « وأما الهمزة والميم فأصل واحد، يتفرع منه أربع أبواب، وهي الأصل، والمرجع، والجماعة، والدين، وبعد ذلك أصول ثلاثة، وهي القامة والحين والقصد »[٨٧]، وقال ابن منظور : « وأَمَّ القومَ وأَمَّ بهِمْ: تقدَّمهم، وَهِيَ الإِمامةُ. والإِمامُ: كُلُّ مَنِ ائتَمَّ بِهِ قومٌ كَانُوا عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ أَو كَانُوا ضالِّين»[٨٨]. فلفظ "إمام" في اللغة شاملة لمعاني كثيرة تدخل فيها الوظيفة الدينية "إمامة الصلاة "، والوظيفة الدنيوية (إمامة عامة)، فيقال: إمامنا هذا حسن الإمة أي حسن القيام بإمامته إذا صلى بنا. وأممت القوم في الصلاة إمامة. وأتم به أي اقتدى به[٨٩]، والإمامة : رياسة الْمُسلمين ومنصب الإِمَام[٩٠]، ثم لماذا غض توماس الطرف عن آيات لها صلة بلفظ "إمامة"، هل لأنها خارجة عن الزاوية التي حاصر فيها لفظ "إمام" بمفهومه السابق ؟!! كقوله تعالى : ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾ [سورة المائدة:٢]. فآمّين – هنا – لا تخرج عن الأصل " أمّ " الذي اشتق منه لفظ "إمام "[٩١]، والمعنى في الآية يتعلق بوظيفة دينية : قصد البيت الحرام لعبادة الحج أو العمرة[٩٢].

٣- ومن النتائج الخاطئة كذلك ما توصل إليه المؤلف بعد تأصيله لمفهوم "الخلافة" في ضوء "القرآن" و "الحديث"، حيث زعم توماس بأن الفقهاء المسلمين لجأوا إلى القرآن الكريم بوصفه المصدر الأساسي للتشريع في الإسلام، ليكون سنداً لنظرية الخلافة على نحو ما فعله رجال الدين في أوروبا في العصور الوسطى حين لجأوا إلى الكتاب المقدس لتأييد مطالب الباباوات والأباطرة[٩٣]، وهذا استنتاج غير منطقي يتناقض مع واقع التاريخ الإسلامي الذي جعله توماس يشابه واقع التاريخ المسيحي الذي مارست فيه الكنيسة استبدادا واضطهاداً وصاية باسم الرب..!

يزعم توماس بأن الفقهاء بحثوا عن المؤيد الديني للخلافة في القرآن، وأن كثيراً من الآيات — برأيه — التي وردت فيها الخلافة «كانت لا تقبل أي تفسير يتصل بها مباشرة مع المؤسسة السياسية التي يدافعون عنها، إذ يرد معنى الخليفة والخلفاء أو الخلائف بتعابير عامة لم تكن خاصة بشخص مفرد مبجل»[(٩٤)]. ثم راح يسوق بعض الآيات القرآنية التي جاء فيها لفظ "الخلافة "بصيغها المتعددة[(٩٥)]، وحري بنا أن نقف على طريقة توماس ومنهجه في عرض تلك الآيات، وأثر ذلك في النتيجة الخاطئة التي توصل إليها.

بدأ توماس بالآية :﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ﴾ [سورة النور:٥٥]. ثم أتبعها بقوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾ [سورة الأنعام:١٦٥]. وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ ﴾ [سورة الأعراف:٦٩].

وقد فسّر توماس الآيات السابقة التي ورد فيها لفظ "خليفة" بصيغة الجمع بالشيء المتوارث بين الأجيال، فالمعنى — بحسب توماس —هو « جمهور المؤمنين العام الذين هم خلائف بدخولهم في إرث أجدادهم »[(٩٦)]، وليس هو المعنى الذي يمثل الوظيفة الأساسية المحددة للخليفة؛ لأن لفظة الخليفة — بزعمه - لا يمكن شرحها متصلة مع الخليفة التاريخي رئيس الجماعة الإسلامية السامي[(٩٧)].

ومع هذا الحصر للفظ "خليفة " التي وردت بصيغة الجمع بالمعنى الذي أورده توماس، إلا أنه لم يستطع أن يتحاشى وجود آيتين في القرآن وردتا في القرآن فيهما لفظ " خليفة" بصيغة المفرد، الأولى في خطاب الله تعالى لنبيه داود — عليه السلام — في قوله تعالى : ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة ص:٢٦].والثانية : في الحوار بين الله تعالى وملائكته الوارد في سورة " البقرة"، في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [سورة البقرة:٣٠]. وكعادته في تقرير معنى "خليفة" في الآيتين، لم يخرج عن الذي قرّره في الآيات السابقة التي وردت بصيغة الجمع للفظة "خليفة"، فهنا يعود توماس ليقرّر أن لفظة خليفة التي وردت في كلا الآيتين لم تكن تعني أكثر من مجرد "خلف" وهو ما خرجت عنه

المراجع الإسلامية التي فسرت " خليفة " في الآيتين بمعنى وكيل ونائب وبديل وخلف بمعنى الذي يفوز بمنصب سام ! [٩٨].

والإشكال الذي وقع فيه توماس في تفسيره لمفهوم "إمام"، - كما سبق بيانه - يتكرر هنا في تفسيره لمفهوم "خليفة"؛ حتى يتسنى له تقرير نفي صفة "السلطة" في نظرية الخلافة من اللفظين "إمام" و "خليفة "، فكما حاصر مفهوم "إمام" في معنى مرشد المؤمنين في صلاة الجماعة، فعل الشيء ذاته، فحاصر مفهوم "خليفة"، في معنى "خلف" مجرداً عن معاني الإمارة والسلطة، وهذا مخالف للغة العرب؛ فلو رجعنا إلى معاجم اللغة العربية، في استقصاء معاني لفظة "خليفة"، لوجدنا أن من معانيها ما يستوعب مفهوم "الخلافة" كنظرية سياسية في الحكم والسلطة، فلفظ " خلف" يطلق على من استخلفه غيره، وعلى من خلف غيره في أمر من الأمور، فيقال: خلف فلان فلانا: إذا قام بالأمر عنه، والخلائف: جمع خليف، والخلفاء جمع خليفة، ونص ابن منظور على أن: « والخِلافةُ الإمارةُ وهي الخِلِّيفَى، وإنه لخَلِيفةٌ بَيِّنُ الخِلافةِ والخِلِّيفى » [٩٩]، ثم ينقل عن الزجاج جواز أن يقال للأئمة خلفاء الله في أرضه لقوله تعالى: ﴿ يَـٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَـٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [سورة ص:٢٦]، والخلافة هي الزعامة العظمى [١٠٠]، ثم إن المعنى الاصطلاحي للخلافة : الولاية العامة في كافة الأمور والقيام بأمورها والنهوض بأعبائها [١٠١]، ولا أدل على هذا المفهوم الاصطلاحي للخلافة، من مدلول الآية التي استدل بها توماس على نفي السلطة السياسية من معنى كلمة "خليفة" في قوله تعالى : ﴿ يَـٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَـٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ ﴾، إذ نجد أن الله تعالى بين مهمة هذا الخليفة مباشرة في الآية ذاتها، وهي مهمة ذات طابع شرعي (قضائي) يُستنبط منه الطابع السياسي فقال: ﴿.. فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾، وهو ما قرره كبار المفسرين في تفسير لفظة "خليفة" والتي تشير في الآيتين السابقتين إلى ممارسة السلطة السياسية للخليفة، فقد ذكر القرطبي في تفسيره لقوله تعالى: "﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [سورة البقرة:٣٠]. بأن «هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يسمع له ويطاع، لتجتمع به الكلمة» [١٠٢]، والوظيفة السياسية للخلافة في الحكم والسلطة هو ما ذهب إليه جمع من المفسرين في تفسير الآيتين السابقتين كابن كثير [١٠٣]، والزمخشري [١٠٤] وغيرهما، وهو ما اعترف به المستشرق "مونتغومري وات" [١٠٥]* الذي عرض لجذر كلمة "خليفة"، وتطوراتها وتعدد معانيها في اللغة، حيث اعترف بأن من معناها من يمارس السلطة [١٠٦].

وإذا ما انتقلنا إلى المصدر الثاني (الحديث) الذي اعتمد عليه توماس في حديثه عن "المؤيد الديني للخلافة" فسوف نجد أن توماس قد أقام استدلاله بالحديث على أساس استحالة تحديد الزمن الصحيح الذي ظهرت فيه هذه الأحاديث – بزعمه – ليبني على هذا الأساس عدم شكه بأن تلك الأحاديث مُبَرِّرة لا مُؤَسِّسة، وفي ذلك يقول: « ... ولكن مما لا شك فيه أنها ظهرت لتبرير المؤسسة السياسية التي نالت القبول من قبل جمهور المؤمنين »(١٠٧)، وقد حاول جاهداً أن يطعن في صحة الأحاديث التي استندت عليها نظرية الخلافة، في الوقت الذي لم ينتبه فيه الفقهاء المسلمون إلى حركة الوضع في الأحاديث إلى أن جاء اكتشافها على يد علماء البحث الأوربيين فكشفوا زيفها – بزعم توماس –(١٠٨)، وقد كان المصدر الذي اعتمد عليه توماس في عرضه للأحاديث هو مخطوطة لأحد علماء الهند(١٠٩) المطبوع اليوم تحت مسمى: " كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال" (١١٠)، ولم يعتمد توماس – بحسب استقراء الباحث – غير هذا المصدر في قضية "الخلافة"، مع أن مصادر الحديث المعتمدة الصحيحة مليئة بمسائل هذه القضية..!

وقد ركز توماس في عرض الأحاديث التي استند إليها في كتابه على مسألتين : الأولى : الطاعة للخليفة أو السلطة الحاكمة، والثانية: مسألة النسب القرشي، أما المسألة الأولى فقد وقفنا عليها سابقاً، وسجّلنا بعض الملاحظات، والمآخذ المنهجية عليها، وأما المسالة الثانية :"النسب القرشي" فقد أورد توماس من "كنز العمال "(١١١) عدداً من الأحاديث التي رآها تشترط "النسب القرشي" في نظرية الخلافة في الفكر الإسلامي السياسي، ومن تلك الأحاديث : « الأمراء من قريش »(١١٢)، وكعادته لم يسُق الحديث كاملاً؛ إذ قد ورد الحديث في الأصل مقيداً بـــ: « ..ما عملوا فيكم بثلاث، ما رحموا إذا استرحموا، وأقسطوا إذا قسموا، وعدلوا إذا حكموا »(١١٣)، كما أورد توماس آرنولد حديثاً آخر مرفوعاً إلى الرسول وهو قوله : «لا يزالُ هذا الأمرُ في قريش»(١١٤)، وذكر حديثاً آخر، وهو : «الخلافة في قريش، والحكم في الأنصار، والدعوة في الحبشة »(١١٥)، وتشديد توماس على مسألة " القرشية " في الخلافة ؛ من أجل أن يصل إلى تجريد "الخلافة العثمانية" من استحقاق الخلافة؛ لافتقاد السلاطين العثمانيين لهذا الشرط الذي نصت عليه الأحاديث السابقة.

والذي يظهر للباحث أن "النسب القرشي" ليس شرطاً ملزماً لاختيار الخليفة في النظام السياسي الإسلامي، وهذا ما فهمه كثير من العلماء والفقهاء، فحديث « إن هذا الأمر لا يزال في قريش..»، لا

يعني حصر الخلافة في قريش، وبطلان خلافة غيرهم، بدليل أن معيار حكمهم الوارد في الحديث: "اتصافهم بالعدل والوفاء والرحمة .."، فالمقصود هو توفر الوصف بإقامة العدل، لا تعيين شخص أو فئة معينة بالنص، والأحاديث السابقة تشير إلى فضل قريش كما ذهب إلى ذلك أبو زهرة، حيث يقول بعد أن استعرض أحاديث "القرشية" في الخلافة : «وبذلك ننتهي إلى أن هذه النصوص من الأخبار والآثار لا تدل دلالة قطعية على أن الإمامة يجب أن تكون من قريش، وأن إمامة غيرهم لا تكون خلافة نبوية، وعلى فرض أن هذه الآثار تدل على طلب النبي أن تكون الإمامة من قريش، فإنها لا تدل على طلب الوجوب، بل يصح أن يكون بياناً للأفضلية لا لأصل صحة الخلافة...» (١١٦).

٤ – ومن الأخطاء الجسيمة في كتاب توماس: ما توصل إليه في سياق تحليله لأسباب إهمال النبي – بحسب وصفه – في أن يعين خلفاً له من بعده، فأرجع سبب ذلك إلى أسباب جسمية وعقلية يقول توماس: «..وربما كان –أي النبي – مشوشاً في جسمه، وعقله مثل (أوليفر كرومويل)، فلم يتمكن من التفرغ لذلك الأمر..» (١١٧).

ثم راح توماس يصوّر الطريقة التي تمت في تعيين خليفة للرسول بقصة غريبة تحاكي ما عند الشيعة في قضية اغتصاب "الخلافة"(١١٨) فقد صوّر تلك الطريقة بأنها عبارة عن خطة محكمة كانت قد أُعدتْ من قِبَل مَنْ وصفهم توماس بأخلص أتباع النبي – ومنهم أبي بكر- لتأمين انتخاب أبي بكر وفرضه على المسلمين الذين كانوا قد اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة، ولم يكونوا على علم بتلك الخطة المسبقة–حسب تعبيره–، يقول توماس : «..وحالما وصلت أخبار وفاته –أي النبي – إلى آذان أخلص أتباعه، وأول من آمن به أبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة، فقد عملوا حالاً على تأمين انتخاب أبي بكر، طبق الخطط التي رسموها بكل تأكيد عندما توقعوا قرب أجل مؤسس عقيدتهم، والتحاقه بالرفيق الأعلى، فعندما سمعوا أن بعض زعماء الخوارج (وهي أكبر القبائل عدداً في المدينة أيدت قضية الإسلام) مجتمعون لانتخاب رئيس المسلمين أسرعوا إلى السقيفة التي يعقد فيها الاجتماع، وحملوا المجتمعين بعد مناقشات طويلة على انتخاب أبي بكر..» (١١٩)، فهذا التوصيف لطريقة تعيين الخليفة توحي للقارئ وكأن الأمر كان فيه حيلة من قلة من المسلمين المخلصين للنبي في انتخاب رئيس لهم، حتى وإن لم يكن رأي الأغلبية، إذ الأمر كما يقول توماس: « من الواضح أن الحضور كانوا قلائل» (١٢٠).

والتصوير السابق في تعيين الخليفة على خلاف الحقائق الواردة في تاريخنا الإسلامي، فقد جاء عن عمر قوله : «يا معشر الأنصار، ألستم تعلمون أن رسول الله قد أمر أبا بكر أن يؤم الناس، فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر رضيَ الله عنه؟» فقالت الأنصار: «نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر» (١٢١).

فقال عمر لأبي بكر – كما في البخاري- :« "ابسط يدك"، فبايعته، وبايعه المهاجرون، ثم بايعته الأنصار»(١٢٢)، وفي اليوم التالي من بيعة السقيفة بايعه المسلمون جميعا البيعة العامة (١٢٣).

فعن أي خطة مسبقة – بعد هذا – تحدث عنها توماس في الاحتيال على الخلافة، خصوصاً إذا علمنا أن أبا بكر نفسه قد قام في الناس خطيباً، معتذراً عن قبول الخلافة، حالفاً بالله على عدم حرصه عليها، ومما قاله- رضي الله عنه – في خطبته : « والله ما كنت حريصاً على الإمارة يوماً ولا ليلةً قط، ولا كنت فيها راغباً، ولا سألتها الله عز وجل في سر وعلانية، ولكني أشفقت من الفتنة، وما لي في الإمارة من راحة، ولكن قلدت أمراً عظيماً ما لي به من طاقة ولا يد إلا بتقوية الله عز وجل، ولوددت أن أقوى الناس عليها مكاني»(١٢٤).

٥- ومن النتائج الخاطئة في الكتاب: وصاحبه يتحدث عن التوسع الهائل للإسلام في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي، لم يكن – بزعم المؤلف – نتيجة لحركة دينية عظيمة استفزها إيمان عميق في النفوس، بل كان توسعاً للقبائل العربية اتضح أن أثر المصالح الدينية كان ضئيلاً في وعي الجيوش الفاتحة التي اكتسحت سوريا، وفلسطين، والعراق، وفارس، بدافع الجوع والحاجة إلى مغادرة الصحاري العربية القاحلة (١٢٥).

وهذه النتيجة التي توصل إليها توماس،جعلها: « من ألمع الاكتشافات التي اكتشفها المؤرخون الحديثون فيما يتعلق بالتاريخ الإسلامي»(١٢٦)، وقد استقاها من أحد مؤلفات المستشرق الإيطالي (غيتاني)(١٢٧) الذي عده توماس من أعظم مؤرخي الإسلام في العصر الحديث، كما أسلفنا.

هذه النتيجة ليست بالغريبة في الدراسات الاستشرافية التي صورت أمر الفتوحات من منطلقات مادية، ومصالح بحته تدثرت بلباس الدين.

ومن الجدير ذكره في ختام هذا البحث التذكير بما كنا قد ذكرناه في بداية البحث، وتحديد مشكلته المتمثلة بخطورة هذا الكتاب، وتأثيره على كتابات بعض المفكرين الإسلاميين، ومن هؤلاء على سبيل التمثيل لا الحصر، الشيخ الأزهري علي عبد الرزاق في كتابه "الإسلام وأصول الحكم" والذي قام بنشره، عقب ظهور كتاب "الخلافة" لتوماس بسنة تقريباً، وقد صرح علي عبد الرزاق في كتابه بأن إحدى صفحات كتابه ألفها «يوم كانت الخلافة في تركيا، وكان الخليفة محمد الخامس من الخلفاء.»(١٢٨)، وفترة حكم الخليفة محمد رشاد الخامس كانت بين ١٩٠٩م، ١٩١٨م.

والغريب أن علي عبد الرازق يستشهد في ص ١٢٣، بكتاب الخلافة لتوماس آرنولد الصادر سنة ١٩٢٤م، وفي الصفحة التي بعدها يقول: «وما كان لأمير المؤمنين محمد الخامس سلطان تركيا أن

يسكن اليوم يلدز لولا تلك الجيوش التي تحرس قصره»[١٢٩]، ثم يعلق على كلامه هذا في الهامش بما مر ذكره، أي بقوله: «كتبنا ذلك يوم كانت الخلافة في تركيا».

وهذا الكلام يعني أن علي عبد الرازق قد كتب الصفحة رقم (١٢٩) قبل الصفحة رقم (١٢٨) بل قبل الصفحة (١٢٣) بسنوات، فكأنما كتب الكتاب منذ وضعت إنجلترا فكرة العمل على إسقاط الخلافة موضع التنفيذ، ثم أُرجئ نشره ريثما يوجد من يقبل ذلك باسمه.

تأثر علي عبد الرزاق بتوماس، وأخذ عنه بعض الأفكار المنحرفة المتعلقة بالحكم والخلافة، فقد حاول علي عبد الرزاق أن يفصل بين الديني والسياسي، وكأن الدين لا شأن له في السياسة، من خلال تصويره لولاية النبي – صلى الله عليه وسلم – تصويراً يقوم على تجريدها من السلطة الدنيوية التي تقوم على تدبير مصالح الخلق، حيث حصرها في الولاية الروحية، وفي ذلك يقول : « ولاية الرسول على قومه ولاية روحية ... وولاية الحاكم ولاية مادية .. تلك ولاية هداية إلى الله وإرشاد، وهذه ولاية تدبير لمصالح الحياة وعمارة الأرض، تلك للدين، وهذه للدنيا، تلك لله، وهذه للناس، تلك زعامة دينية، وهذه زعامة سياسية، ويا بُعد ما بين السياسة والدين »[١٣٠]، ثم يحاول أن يضفى على هذه الفكرة الشرعية من خلال زعمه بأن القرآن الكريم يتوافق مع هذه الفكرة، إذ يقول : « ظواهر القرآن المجيد تؤيد بأن النبي – صلى الله عليه وسلم – لم يكن له شأن في الملك السياسي، وآياته متظافرة على أن عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان»[١٣١].

وهذا هو مضمون فكرة توماس للخلافة التي جعلها ذات سلطة دينية، فحولها الفقهاء وعلماء السلاطين إلى سلطة سياسية.

بل إن علي عبد الرزاق قد أخذ بعض الأفكار بتطابق تام من توماس، ومن ذلك أن نصوص الإمامة والخلافة والبيعة لا يدل على شيء أكثر مما دل عليه المسيح حينما ذكر بعض الأحكام الشرعية عن حكومة قيصر[١٣٢].

الخاتمة :

النتائج :

١–الاستشراق مؤسسة منظمة أسهمت في صياغة التصورات الغربية عن الإسلام، وكان لها التأثير الكبير في الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر؛ من خلال بناء عقول إسلامية متأثرة به، وصياغة رؤيتها الخاصة عن الإسلام، والتمكين لها، ونشر فكرها، كعلي عبدالرزاق الذي تبنى في كتابه " الإسلام وأصول الحكم" كثيراً من أفكار توماس في كتابه " الخلافة".

٢-اعتمد توماس في كتابه "الخلافة" على بعض المصادر الإسلامية، والأجنبية الاستشراقية، وقع معها المؤلف في أخطاء منهجية خطيرة، منها: التعسف، والتكلف في تفسير الآيات القرآنية، والاجتزاء من الأحاديث النبوية والانتقاء منها بما يتوافق مع أفكاره التي يريد أن يقررها، والاستدلال منها بأحاديث ضعيفة، وموضوعة، وتجاهل المصادر التاريخية لبعض الأحداث في التاريخ الإسلامي، واعتماده على مراجع أجنبية استشراقية أضفى عليها المصداقية والوثوقية في صحة ما نقله عنها في قضايا الخلافة الإسلامية، كما بينا ذلك في ثنايا البحث.

٣-كتاب "الخلافة" لم يقدم رؤية واضحة المعالم عن تاريخ الخلافة عبر (١٤) قرناً التي ابتدأت من السقيفة، وانتهت بسقوطها على يد أتاتورك ١٩٢٤م؛ وهذا يعود إلى سببين: **الأول**: اختزال المؤلف لتاريخ الخلافة اختزالا مخلاً ؛ فقد استعرض تاريخ الخلافة فيما لا يتعدى حدود ١٤٠ صفحة، فكان يمر على تاريخ ممتد لقرون – كالخلافة العباسية – يتناولها في بضع صفحات معدودة. **والسبب الثاني**: تركيزه على أفكار معينة انتقى ما يدعهما في تاريخ الخلافة، وغالبا ما تكون تلك الأفكار تصب في نقد الخلافة، وإبراز المثالب والمعايب، لتشويهها من خلال إطلاق بعض الأوصاف والأحكام عليها، ومنها : أنها نظام استبدادي يضع السلطة في يد الفرد الواحد الذي يلغي حرية الناس في اختيار الحاكم. وأنها من اختراع الفقهاء الذين وظفوا النص القرآني في تدعيمها، واستغلوا حركة الوضع في الحديث في تثبيت أركانها، وقد تم نقد هذه الأفكار والنتائج بعد تحليلها ومناقشتها.

٤-إطلاق بعض الأحكام العامة التي تفتقر إلى الأدلة والحجج، ومن ذلك – مثلاً – حكمه بأن الشيعة كانوا الأحق بالخلافة التي نالها أبو بكر بخطة محكمة نفذها ثلاثة من الصحابة.

٥- عمد المستشرق توماس إلى كثير من المغالطات، ووقع في العديد من المخالفات التي تخالف المنهج العلمي في الدراسات والبحوث، ومن ذلك: الاستدلال بالأحاديث الموضوعة والضعيفة، والروايات غير الثابتة دون تمحيص، والاعتماد على مراجع أجنبية في تقرير قضايا إسلامية تنافي الشرع والعقل، وتجاهل لغة العرب في التفسير والتأويل للنصوص الشرعية، وتنزيل بعض المصطلحات الحديثة في تفسير قضايا الخلافة، والسياسة، والحكم.

التوصيات:

١-إنشاء مراكز متخصصة في الجامعات الإسلامية؛ لتتبع، ورصد كل ما هو جديد في مجال الدراسات الفكرية الغربية عموماً، والاستشراقية خصوصاً، والتي تُعنى بقضايا الفكر الإسلامي، وإعادة صياغتها، وطرحها كمشاريع بحثية للدارسين والباحثين.

٢-على الباحثين والدارسين في مجال الفكر الإسلامي تبني دراسات عميقة عن الاستشراق، ونقد

مؤلفات المستشرقين، نقداً موضوعياً، وبيان ما لها وما عليها، ووضعها في سياقاتها المفاهيمية والتاريخية في ضوء مصادر الإسلام الصحيحة، ومقاصده العظيمة.

الهوامش والمراجع:

(١) انظر: الاستشراق والتاريخ الإسلامي. فاروق عمر فوزي، ط١، عمان: الأهلية للنشور والتوزيع، ١٩٩٨م، ص٩.

(٢) انظر: مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية. مجموعة من المؤلفين، صادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب التربية العربي لدول الخليج، في إطار الاحتفاء بالقرن الخامس عشر الهجري، ج١ص٢١.

(٣) انظر: الاستشراق في ميزان نقد الفكر الإسلامي. أحمد عبد الرحيم السايح، ط١، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ص٩.

(٤) انظر: الاستشراق في ميزان الفكر الإسلامي. محمد إبراهيم الفيومي، د.ط، القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص١٧ — ٢٠.

(٥) انظر : الاستشراق (دراسة تحليلية تقويمية). محمد عبدالله الشرقاوي، ط١، القاهرة : دار الفكر العربي، د.ت، ص٢٠ — ٢١.

(٦) المستشرقون ومناهجهم اللغوية. إسماعيل عمايرة، إربد : دار الملاح، ١٤٠٨هـ، ص١١.

(٧) المستشرق توماس آرنولد والتحول في الدراسات الاستشراقية كتاب " الدعوة إلى الإسلام". ناصر عبد الرزاق الملا جاسم، مجلة آداب الفراهيدي، كلية الآداب، جامعة تكريت العراقية، ع(١٧)، كانون الأول ٢٠١٣م، ص١٦٥.

(٨) انظر: المستشرقون. نجيب العقيقي، ج٢ص٨٤، والأعلام. خير الدين زركلي،ط١٥، بيروت : دار العلم للملايين، مايو ٢٠٠٢م، ج٢ص٩٤.

(٩) حيث قام الملك البريطاني جميس الثاني بإصدار مرسوم الالحاق عام ١٦٦٢م، فرض فيه على كل المسيحيين البريطانيين الانضواء تحت راية الكنيسة الإنكليزية، فرفضت عدد من الكنائس ذلك، فأطلق عليهم " المنشقين " أو " المخالفين". (انظر : المستشرق توماس آرنولد والتحول في الدراسات الاستشراقية كتاب " الدعوة إلى الإسلام". ناصر عبد الرزاق الملا جاسم، (مرجع سابق)، ص١٨١ هامش ٢.

(١٠) يمكن الرجوع إلى دراستين رئيستين في موضوع سيرة توماس : **الأولى** : تلك الدراسة المطولة التي كتبها الآثاري المجري الأصل " أورين شتين " والتي قدمها للأكاديمية البريطانية " تابينا " لآرنولد تحت عنوان : A. Stein, 'Thomas Walker Arnold', Proceedings of the British Academy XVI ,1930,pp.439-474.

والثانية : أعمال المؤتمر الذي عقدته أكاديمية إقبال عام ١٩٨٨م ؛ للاحتفاء بتوماس آرنولد، بوصفه أستاذا للمفكر الباكستاني " محمد إقبال"، وقد تم نشر هذه الأعمال في عدد خاص من الدورية الموسومة بـــ " إقبال رويو : نشرية إقبال" نيسان ١٩٩١م.

(١١) Arnold Barfield & . Lawrence Barfield," Sir Thomas Arnold : Family

Perspective"

(١٢) موسوعة المستشرقين. عبد الرحمن بدوي، ط ٣، بيروت : دار العلم للملايين، يوليو ١٩٩٣م، ص٩.

(١٣) انظر : موسوعة المستشرقين : عبد الرحمن بدوي، (مرجع سابق)، ص٩.

(١٤) * هي عبارة عن جامعة ذات طابع إسلامي، أسسها سيد أحمد خان؛ بهدف إصلاح الإسلام عن طريق الجمع بين الثقافة الإسلامية، والفكر العلمي الغربي في أوربا، وقد كان لتوماس مشاركة قوية في هذه التجربة التوفيقية بين الإسلام والفكر الأوربي، وراح يكون تلاميذ من الإنجليز والهنود المتشبعين بهذا الاتجاه. (انظر: موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي، ص٩).

(١٥) وتعني جمعية الواجب.

(١٦) انظر : موسوعة المستشرقين : عبد الرحمن بدوي، (مرجع سابق)، ص٩.

(١٧) *وقد صارت فيما بعد جامعة لاهور، وكان من أبرز من تتلمذوا عليه في هذه الكلية الشاعر المشهور محمد إقبال اللاهوري، صاحب فكرة إنشاء دولة مستقلة للمسلمين الهنود باسم باكستان، وهي دولة باكستان التي أسست في ١٥ أغسطس ١٩٤٧هـ، بعد إعلان استقلال الهند مقسمة إلى دولتين : النهد، وباكستان. (انظر : موسوعة المستشرقين : عبد الرحمن بدوي، (مرجع سابق)، ص٩).

(١٨) الأعلام. الزركلي (مرجع سابق)، ج٢ص٩٤.

(١٩) انظر: المستشرقون. نجيب العقيقي، ط٥، القاهرة : دار المعارف، ٢٠٠٦، ج٢ص٨٤، وانظر : موسوعة المستشرقين : عبد الرحمن بدوي، (مرجع سابق)، ص٩.

(٢٠) انظر : موسوعة المستشرقين : عبد الرحمن بدوي، (مرجع سابق)، ص١٠، والأعلام . الزركلي (مرجع سابق)، ج٢ص٩٤.

(٢١) *مؤلفاته : الدعوة إلى الإسلام، والخلافة، وبهما اشتهر توماس، ومن مؤلفاته – أيضاً - : المعتزلة (١٩٠٢م)، وهو كتيب صغير ليس بذي قيمة علمية، وله من التواليف : رساموا القصر في عصر المغول العظيم (لندن ١٩٢١م)، وتراث الإسلام بمعاونة الفردجيوم، وآربري (لندن ١٩٢٤م)، وقد نشر بالعربية والفرنسية والأسبانية، ومن مؤلفاته – أيضاً - الرسم في الإسلام (أكسفورد ١٩٢٨م)، والدين الإسلامي (١٩٢٨م)، والتصوير في الإسلام (١٩٢٨م)، والعقيدة الإسلامية (١٩٢٨م)، والكتاب الإسلامي (١٩٢٩م)، كما ألّف في آخر حياته عن تاريخ الفن الإسلامي وهو دراسة بعنوان " بهزاد ورسومه في مخطوط ظفرنامه " (١٩٣٠م) . كما أنه له العديد من الدراسات الأخرى. (انظر : موسوعة المستشرقين : عبد الرحمن بدوي، (مرجع سابق)، ص١٠، وانظر : المستشرقون . نجيب العقيقي (مرجع سابق)، ج٢ص٨٤).

(٢٢) المستشرقون. نجيب العقيقي (مرجع سابق)، ج٢ص٨٤.

(٢٣) المستشرقون. نجيب العقيقي (مرجع سابق)، ج٢ص٨٤.

(٢٤) ترجمه إلى العربية وعلق عليه : د. حسن إبراهيم حسن، د. عبد المجيد عابدين، إسماعيل النحراوي، وقد صدرت

للكتاب في نسخته العربية ثلاث طبعات: الأولى سنة ١٩٤٧م، والثانية في سنة ١٩٥٧م، والثالثة في سنة ١٩٧٠م، والكتاب يقع في (١٣) باباً .

(٢٥) من ذلك مثلاً :

١. دراسة نقدية لكتاب :"الدعوة إلى الإسلام" (The Preaching Of Islam). محمود حمزة عزوني، ماجستير، السعودية، المعهد العالي للدعوة الإسلامية بالمدينة المنورة التابع لكلية الدعوة بجامعة الإمام محمد سعود الإسلامية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٢. الدعوة إلى الإسلام للمستشرق توماس وولكر آرنولد (قراءة نقدية). حمود بن محمد بن علي النجيدي، بحث منشور في مجلة عالم الكتب السعودية، مج٢٨، ع٥ – ٦، الربيعان – الجماديان ١٤٢٨هـ - مايو- يونيو/ يوليو – أغسطس ٢٠٠٧م، ص٤١١ – ٤٥٤.

(٢٦) موسوعة المستشرقين : عبد الرحمن بدوي، (مرجع سابق)، ص١٠.

(٢٧) في (٢٣٧) صفحة، توجد منه نسخة الكترونية (ممسوحة ضوئياً) متاحة على الشبكة العالمية للمعلومات على الرابط: https://archive.org/details/caliphate029219mbp

(٢٨) انظر : المستشرقون. نجيب العقيقي (مرجع سابق)، ج٢ص٨٤.

(٢٩) الخلافة. توماس آرنولد، ترجمة : جميل معلي، ط١، دمشق : دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر في طبعته ١٩٤٦م، ص ١- ٦.

(٣٠) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٧ – ٢٠.

(٣١) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٢١ – ٢٨.

(٣٢) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص١١٤ – ١٣٠.

(٣٣) تم تدارك بعض الأخطاء، بالتنبيه عليها في قائمة خاصة في نهاية الكتاب.

(٣٤) *وهو رجل رومانطيقي، تلقى العلم في ستونيهرست وأوسكوت، والتحق بالسلك الدبلوماسيي (١٨٥٨م، وتركه أعقب زواجه ١٨٦٩م، وجال في العديد من الدول العربية والإسلامية، بداية من عام ١٨٧٣م، فزار إسطنبول والجزائر، والقاهرة، كما طاف صحراء سوريا والصحراء العربية مع زوجته (١٨٧٧ – ١٨٧٩م)، ثم استقر في مصر سنة ١٨٨٠م، للتعرف على الإسلام والتمكن من أساليب العربية، وتزيا بالزي المصري، ولم يكن يتكلم الإ العررية، وقد كتب عنه روتشالين (الشرق الجديد ١٩٢٢م) ثم هايم بعنوان : بلنت والكواكبي (الشرق الجديد ١٩٥٥م)، له العديد من الكتب والمؤلفات منها : مستقبل الإسلام (لندن ١٨٨٢م)، وخواطر عن الهند (١٨٨٥). (انظر : معجم أسماء المستشرقين . يحيى مراد، بيروت : دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م، ص٢٦٩ – ٢٧٠.

(٣٥) فضلاً، راجع المطلب الأول من هذا المبحث.

(٣٦) انظر : النظرية السياسية الإسلامية في دراسات المستشرقين البريطانيين : توماس آرنولد – هاملتون جب – أن

لامبتون أنموذجاً. زاهدة محمد طه محي الدين المزوري،، رسالة دكتوراه، العراق : جامعة الموصل، ٢٠٠٦م، الفصل الأول من الرسالة.

(٣٧) *من الأمثلة الواضحة لتلك الأصوات التي نادت بتجديد منصب الخلافة، وعلاقة ذلك بمصالح بريطانيا في البلدان الإسلامية المستعمرة لها : كتاب " الإسلام وأصول الحكم " لعلي عبد الرزاق، حيث ظهر هذا الكتاب متزامناً مع ظهور كتاب " الخلافة" لتوماس، وسنبين علاقة الأثر والتأثير بين هذين الكتابين في المبحث الثالث.

(٣٨) انظر : الدعوة إلى الإسلام للمستشرق توماس وولكر آرنولد (قراءة نقدية). حمود بن محمد بن علي النجيدي، بحث منشور في مجلة عالم الكتب السعودية، مج٢٨، ع٥ –٦، الربيعان –الجماديان ١٤٢٨هـ – مايو- يونيو/ يوليو – أغسطس ٢٠٠٧م، ص٤١٤.

(٣٩) *بعد البحث لم أقف على عنوان بهذا الاسم، ويبدو أن هذا الكتاب من المخطوطات التي وقف عليها توماس بعد أن تهيأت له ظروف ذلك في الهند، كما أسلفنا في التعريف به.

(٤٠) جاء في النسخة المعربة "منشآت سلطانية"، ويبدو أنه خطأ في الترجمة.

(٤١) انظر : الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٢٦، هامش رقم (١).

(٤٢) انظر : الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٢١ –٢٨.

(٤٣) كما فعل في أحاديث السمع والطاعة التي جعلها مطلقة من غير تقييدها " في غير معصية" كما وردت في ذلك نصوص السنة.

(٤٤) تاريخ الخلفاء. جلال الدين السيوطي، تحقيق : حمدي الدمرداش، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م ص١٦.

(٤٥) وهي كثيرة، ومن ذلك – مثلاً – ما جاء في الأحاديث التي أوردها في فصل تحت عنوان : فصل: في الأحاديث المنذرة بخلافة بني أمية، وهي أحاديث غريبة، وضعيفة، كما اعترف بذلك السيوطي.

(٤٦) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٣١.

(٤٧) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٣٣.

(٤٨) * مستشرق إيطالي ولد في روما، وتعلم في جامعاتها، وتقلد سفارة إيطاليا في واشنطن، كان من الأثرياء، وقد انفق جزء كبير من ثروته على العلم. تعلم سبع لغات منها: الفارسية والعربية، وقد عُدّ الأمير بمؤلفاته أكبر مستشرق في التاريخ العربي، من آثاره: انتشار الإسلام وتطور الحضارة، ودراسة التاريخ الشرقي، وتاريخ البحر الأبيض المتوسط والشرق الإسلامي (انظر : المستشرقون . نجيب العقيقي، ج١ص٤٢٩).

(٤٩) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٨.

(٥٠) * كقوله « ..طبق الخطط التي رسموها بكل تأكيد»، وقوله «..ومن الواضح أن الحضور كانوا قلائل »، وكأنه كان واحداً منهم شاهداً معهم..! (الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٧).

(٥١) انظر : نقد الخطاب الاستشراقي (الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية). ساسي سالم الحاج،

ط١، بيروت : دار المدد الإسلامي، ٢٠٠٢م، ج١ص٩.

(٥٢) الخلافة. توماس (مرجع سابق) ص٣٧ وما بعدها.

(٥٣) انظر : الخلافة. توماس (مرجع سابق) ص٣٨.

(٥٤) انظر : الأحكام السلطانية. الماوردي (مرجع سابق)، ص١٩ – ٢٠ .

(٥٥) انظر : الخلافة. توماس (مرجع سابق) ص٤٤.

(٥٦) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٣٠.

(٥٧) انظر : الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٣١.

(٥٨) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٣٧.

(٥٩) انظر : الأحكام السلطانية. أبو الحسن الماوردي، د.ط، القاهرة : دار الحديث، د.ت، ص١٩ – ٢٠ .

(٦٠) انظر : الخلافة. توماس (مرجع سابق) ص٤٦.

(٦١) انظر: الخلافة. توماس (مرجع سابق) ص٥٠ – ٥١.

(٦٢) انظر : الخلافة. توماس (مرجع سابق) ص٥٢ -٥٣.

(٦٣) الخلافة. توماس (مرجع سابق)، ص٧٦ وما بعدها.

(٦٤) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص١١.

(٦٥) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٢٩.

(٦٦) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٣٥.

(٦٧) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٣٠.

(٦٨) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٢٤.

(٦٩) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص١.

(٧٠) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٣.

(٧١) كنز العمال. علاء الدين بالمتقي الهندي، تحقيق: بكري حياني - صفوة السقا، ط٥، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، ج٦ص٤٩.

(٧٢) الحديث رواه أبو هريرة، وهو في كنز العمال، ج٦ص٥٢، برقم ١٤٨٠٨، ورواه ابن حنبل في مسنده ج ٢/ ص ٤٦٧، حديث رقم: ١٠٠٣٨ ــ، و ابن خزيمة في صحيحه ج ٣/ ص ٤٦، حديث رقم: ١٥٩٧.

(٧٣) ذكره البيهقي في سننه الكبرى ج ٨/ ص ١٨٥، حديث رقم: ١٦٥٤٦.

(٧٤) الحديث عن معاد بن جبل وهو في كنز العمال، ج٦ص٥٤، رقم ١٤٨١٤، وأخرجه أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة ج ١/ ص ٥٤، حديث رقم: ٩، والطبراني في معجمه الكبير ج ٢٠/ ص ١٧٤، حديث رقم: ٣٧٠، والبيهقي في سننه الكبرى ج ٨/ ص ١٨٥ ، حديث رقم: ١٦٥٤٦.

(٧٥) انظر: الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٢٥.

(٧٦) الحديث عن أم الحصين، وهو في كتر العمال، ج٦ص٥٣، برقم ١٤٨١٢، وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج ٦/ ص ٤٠٣ ، حديث رقم: ٢٧٣٠٩، و الترمذي في سننه ج ٤/ ص ٢٠٩ ، حديث رقم: ١٧٠٦، وهو عند البخاري في صحيحه ج ٦/ ص ٢٦١٢ ، حديث رقم: ٦٧٢٣ عن أنس بلفظ ((اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة)).

(٧٧) انظر : الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٢٥.

(٧٨) الحديث عن مهران مولى رسول الله. كتر العمال. علاء الدين بالمتقي الهندي، (مرجع سابق)، ج٦ص٧، رقم ١٤٥٩٥.

(٧٩) ضعيف الجامع. الألباني، رقم ٣٤٣.

(٨٠) انظر : الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص١٩.

(٨١) انظر: نظريه الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية. أحمد محمود صبحي، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م، ص ٢٦.

(٨٢) تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية. محمد أبو زهرة، القاهرة : دار الفكر العربي، ج١ص١٩.

(٨٣) انظر : الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص١٥.

(٨٤) انظر : الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص١٦.

(٨٥) انظر : الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص١٦.

(٨٦) انظر : الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص١٧.

(٨٧) معجم مقاييس اللغة. ابن فارس، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ج١ص٢١.

(٨٨) لسان العرب. ابن منظور، ط٣، بيروت : دار صادر، ١٤١٤هـ، ج١٢ص٢٤.

(٨٩) لسان العرب. ابن منظور، (مرجع سابق)، ج١٢ص٢٥.

(٩٠) المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية، القاهرة: دار الدعوة، د.ت، ج١ص٢٧.

(٩١) انظر : معجم مقاييس اللغة. ابن فارس (مرجع سابق)، ج١ص٣٠.

(٩٢) انظر : الكشاف عن حقائق غوامض التتريل. أبو القاسم جار الله الزمخشري، ط٣، بيروت : دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، ج١ص٦٠١، وانظر : التحرير والتنوير. محمد الطاهر بن عاشور، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م، ج٦ص٨٣.

(٩٣) انظر : الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٢١.

(٩٤) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٢١.

(٩٥) قد يتبادر إلى ذهن القارئ سؤال مفاده: ما النتيجة التي يريد أن يصل إليها توماس من خلال حديثه المفصل عن الخلافة وألقابها، والمؤيد الديني لها ؟! والجواب – باختصار- : أن توماس آرنولد أراد من وراء استقصائه الواسع والمفصل لموضوع ألقاب الخلافة إلى غياب الصلة بين القرآن والخلافة (بوصفها منصباً)، وأن الصلة المفترضة هي

من ابتكار المتأخرين، كما استبعد في فصل (أصل الخلافة وألقاب الخلافة) أن يكون ورود هذا اللقب في القرآن دافعا لاتخاذه لقبا للخليفة، وفي أن هذا اللقب اكتسب –برأيه – احتراما وإجلالا بفضل الفتوحات الإسلامية (الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص١٤).

(٩٦) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٢١.

(٩٧) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٢١.

(٩٨) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٢٢.

(٩٩) لسان العرب. ابن منظور (مرجع سابق)، ج٩ص٨٤.

(١٠٠) لسان العرب. ابن منظور (مرجع سابق)، ج٩ص٨٤.

(١٠١) مآثر الأناقة في معالم الخلافة. القلقشندي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ط٢،بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٠، ص٨ -٩.

(١٠٢) الجامع لأحكام القرآن. أبو عبد الله محمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، ج١ص٢٦٤.

(١٠٣) انظر : تفسير القرآن العظيم. أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ١٤١٩هـ، ج١ص١٢٤.

(١٠٤) انظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري، ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، ج٤ص٨٩.

(١٠٥) * هو وليم مونتغومري وات، مستشرق بريطاني، عمل عميداً لقسم الدراسات العربية في جامعة أدبنرا، شكك في القرآن، والوحي، وتركزت اهتماماته الأساسية في مجال السيرة النبوية، له العديد من المؤلفات من أهمها : محمد في مكة، الوحي الإسلامي، محمد نبياً ورجل دولة. (انظر: المستشرقون. نجيب العقيقي، ط٥، القاهرة: دار المعارف،٢٠٠٦م، ج٢ص١٣٢.

(١٠٦) انظر: الفكر السياسي الإسلامي. مونتكمري وات،ترجمة: صبحي الحديدي، ط١، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨١، ص٥١.

(١٠٧) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٢٣.

(١٠٨) انظر : الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٢٣، ٢٧.

(١٠٩) وهو علاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي (تـ ٩٥٧هـ / ١٥٦٧م) .

(١١٠) وهو من مصادر كتب الحديث، وقد قسمه مؤلفه إلى مجموعة من الفصول الكثيرة، غير أنه لم يلتزم فيه بمنهج ثابت، ففي السند يذكره في مواطن، ويحذفه غالباً في مواطن أخرى .

(١١١) في الباب الأول الموسوم بـ" في الإمارة " في الفصل الثالث : في أحكام الإمارة وآدابها، في الفرع الأول منه تحت عنوان : " في آدابها وأن الأئمة من قريش "، كنز العمال . (مرجع سابق)، ج٦ص٤٥.

(١١٢) الحديث عن أنس، وهو في كتز العمال، ج٦ص٤٨ برقم ١٤٧٩٠، وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج ٤/ ص ٤٢١، حديث رقم: ١٩٧٩٧، و البيهقي في سننه الكبرى ج ٨/ ص ١٤٤، حديث رقم: ١٦٣٢١، و أبو يعلى في مسنده ج ١/ ص ٤٢٦، حديث رقم: ٥٦٤، و الحاكم في مستدركه ج ٤/ ص ٥٤٦، حديث رقم: ٨٥٢٨.

(١١٣) سبق تخريجه قبلاً، قال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه» .

(١١٤) الحديث عن ابن عمر، وهو في كتز العمال، ج٦ص٤٩، برقم ١٤٧٩٤، وأخرجه البخاري في صحيحه ج ٦/ ص ٢٦١٢، حديث رقم: ٦٧٢١، وأحمد ابن حنبل في مسنده ج ٢/ ص ٢٩، حديث رقم: ٤٨٣٢، و البيهقي في سننه الكبرى ج ٣/ ص ١٢١، حديث رقم: ٥٠٧٩، و ابن حبان في صحيحه ج ١٥/ ص ٣٤، حديث رقم: ٦٦٥٥،

(١١٥) هذا الحديث ورد في كتز العمال في باب " القبائل وذكرهم مجتمعة ومتفرقة، ج١٢ص٢٥، برقم ٣٣٨٠٩، وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج ٤/ ص ١٨٥، حديث رقم: ١٧٦٩٠، و الطبراني في معجمه الكبير ج ١٧/ ص ١٢١، حديث رقم: ٢٩٨،

(١١٦) انظر : تاريخ المذاهب الإسلامية . محمد أبو زهرة (مرجع سابق)، ج١، ص٧٨.

(١١٧) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٧.

(١١٨) قد أظهر المؤلف انحيازه للفكر الشيعي في هذه القضية، ففي أثناء حديثه عن ظروف وأسباب سقوط الدولة الأموية من قبل العباسيين ينص توماس على أحقية الشيعة بالخلافة بعد النبي، وفي ذلك يقول: «..وكان الشيعة أصحاب الحق الشرعي في الإسلام » (الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٢٩.

(١١٩) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٧.

(١٢٠) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص٧.

(١٢١) مسند الإمام أحمد، ج١ص٢١ وصحح إسناده أحمد شاكر،ج١ص٢١٣، رقم: ١٣٣.

(١٢٢) صحيح البخاري، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، كتاب الحدود، ج٨ص١٦٨، حديث رقم: ٦٨٣٠.

(١٢٣) انظر: الانشراحُ وَرَفعُ الضِّيق في سِيرة أبي بَكْر الصِّديق شخصيته وَعَصره. علي الصلابي (مرجع سابق)، ص١٣٨.

(١٢٤) المستدرك على الصحيحين. أبو عبد الله الحاكم محمد النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ج٣ص٧٠، قال الحاكم: حديث صحيح وأقره الذهبي.

(١٢٥) انظر : الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص١٠.

(١٢٦) الخلافة. توماس آرنولد (مرجع سابق)، ص١٠.

(١٢٧) Caetani,studi di storia Orientale .

(١٢٨) الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرزاق، دراسة ووثائق بقلم د. محمد عمارة، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠م، ص ١٢٩، هامش ١.

(١٢٩) الإسلام وأصول الحكم .(مرجع سابق)، ص١٢٩.

(١٣٠) الإسلام وأصول الحكم .(مرجع سابق)، ص١٥٧.

(١٣١) الإسلام وأصول الحكم .(مرجع سابق)، ص١٥٧.

(١٣٢) الإسلام وأصول الحكم .(مرجع سابق)، ص١٢٦، وهذا عين ما ذكره توماس في أول فصول كتابه " الخلافة " وهو يقارن بين " الخلافة والإمبراطوية الرومانية المقدسة " (الخلافة . توماس (مرجع سابق)، ص١ — ٣.